المجمع 18 (2023/1444)، 81-126

الفعل الأجوف اليائيّ بين الّثبات والتّحوّل في مدوّنة لسان العرب
دراسة وصفيّة تحليليّة

صفاء حرب[1]

The Hollow Yaa' Verb between Stability and Transformation in Lisan al-Arab Blog: An Analytical Descriptive Study

Safaa Harb

This research comes to study the hollow Yaa' verb in a comprehensive phoneme-morphological framework of its construction. Moreover, it seeks to determine the rules of the verb's structural component, and to pursue its phonetic developments, all of which have affected the construction of its morphological units through phonetic writing that pays heed to the causes and their phonetic similarities and bypasses the written form that has imposed itself on old-guard researchers, and on their analysis of eloquence and substitution. The intention is to restore the phonetic balance to the rules of verb conjugation, and the application of the kinetic pairs' theories and vocal syllables in explaining the transformations that have followed some performances of the hollow Yaa'. Such transformation travels from the long 'kasra' to the long 'fatha', to the sound of the 'hamz', or to the long 'damma', or by replacing the Yaa', breaking it with a silent sound, and monitoring the structural components that have preserved the Yaa' root in its various inflectional forms, and the use of its multiple hollow patterns.

الملخّص:

يأتي هذا البحث لدراسة الفعل الأجوف اليائيّ في إطارٍ: صوت- صرفيّ، شاملٍ لبنائه، لـ"مدوّنة لسان العرب"، ويسعى إلى التّوصّل إلى قواعد مكوّنه التّركيبيّ، وتتبّع تطوّراته الصّوتيّة التي أثّرتْ كلّ التّأثير في بناء وحداته الصّرفيّة، عن طريق الكتابة الصّوتيّة التي تُراعي العلل وأشباهها الصّائتيّة، متجاوزةً

[1] باحثة مستقلة، مدرّسة للغة العربية - الأردن.

الشكل الكتابيّ الذي فرض نفسه على عقليّة القدامى في بحثهم، وتحليلهم لظواهر الإعلال والإبدال، في محاولةٍ لإعادة التّوازن الصّوتيّ على قواعد تصريف الفعل، وتطبيق نظريات المزدوجات الحركيّة، والمقاطع الصّوتية في تفسير التّحوّلات التي لاحقت الفعل اليائيّ الأجوف في بعض أداءاته، من الكسرة الطّويلة إلى الفتحة الطّويلة، وإلى صوت الهمز، أو إلى الضّمة الطّويلة، أو بإبدال الياء وكسرتها بصوتٍ صامتٍ، ورصد المكوّنات البنائيّة التي حافظت على ياء الجذر في أشكاله التّصريفيّة المتنوّعة، وتعدّد أنماط البنية الاستعماليّة، الجوفاء له.

الرموز المنقحرَة المستخدمة في البحث

الحرف	الرمز الصّوتي	الحرف	الرمز الصّوتي
الهمزة	ʾ	الضاد	ḍ
الباء	b	الطاء	ṭ
التّاء	t	الظاء	ż
الثاء	t̲	العين	ʿ
الجيم	j	الغين	ġ
الحاء	ḥ	الفاء	f
الخاء	kh	القاف	q
الدال	d	الكاف	k
الذال	d̲	اللام	l
الراء	r	الميم	m
الزاي	s	النون	n
السين	š	الهاء	h
الشين	ṣ	الواو	w
الصّاد	d	الياء	y
		القاف الأردنيّة	g̲

رموز النقحريّة:

الفتحة القصيرة	a	الفتحة الطويلة	ā
الضمة القصيرة	u	الضمة الطويلة	ū
الكسرة القصيرة	i	الكسرة الطويلة	ī
الكسرة القصيرة الممالة	e	الكسرة الطويلة الممالة	ē
الضمة القصيرة الممالة	o	الضمة الطويلة الممالة	ō

كانت العربيّة - وما زالت- هاجس الدّارسين والباحثين في أغوار إعجازها، وأسرار حياتها على ناطقيها واللاهجين بها، ومنذ أن نشأ الدّرس اللغويّ أبدع سيبويه والخليل من قبله، وابن جنّيّ والزمخشريّ وابن يعيش من بعدهما في رصد ظواهرها، وتدوين قواعدها، وجمع ألفاظها وتفسير عللها.

ولا نضطهد جهود علمائنا الغَيرى على عربيّتنا، وما أنتجته قرائحهم من عصارة علومهم اللغويّة: من مؤلّفات أدبيّة، ورسائل لغويّة، ومعاجم، وتفاسير مُتعدّدة؛ خدمة للعربيّة لغة القرآن الكريم؛ فالتفتوا إلى ماهيّة الكلمة العربيّة، وجزّأوها إلى ثلاث فئات، وتناولوها بالتّمحيص، والتّفصيل، والتّجريد، حتّى اضطلعوا إلى الفعل؛ فحدّوه بالدّالّ على معنًى في نفسه وفق ما قرّر ابن السّراج في أصوله: "الفعل ّالذي هو غير متعدٍّ –أي اللازم- هو الّذي لم يلاق مصدره مفعولًا، نحو: قام وأحمرَ وطالَ" (1: 169)، مقترنًا بأحد الأزمنة الثّلاثة، مُستندين إلى قول سيبويه فيه: أُخذَ من لفظ أحداث الأسماء، وبُني لمَا مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع (1: 12)، وبذلك، يتضمّن ثلاثة معانٍ: أوّلها يرتكزُ على الحدث، وثانيها يتضمّن الزّمان، وثالثها النّسبة إلى فاعل ما (التّهانوي 2: 1280)؛ ليكونَ الزّمان في نظر السّهيليّ هو حركةٌ للفاعل تدلّ على الحدث(53). وأخذوا ببصيرتهم اللّغويّة تصنيف الفعل زمانيّا، وتركيبًا، ودلاليّا، وعلاماتيّا، وشكلانيّا؛ فكان من القسيم الأخير أنْ عدّوا الفعل المجرد الأصول: صحيح الصّوامت أو معتل الصّوائت، آخذين بعين الاعتبار ذاك الحسّ الذوقيّ

لأصوات العلل، وكميّاتها من قصر، ومطل، وانكماش، ورصد التّغيّرات الحاصلة على الفعل المعتلّ بشكل خاصّ في بابي الإعلال والإدغام، وجزء منه في باب الإبدال التّركيبيّ أو التّاريخيّ.

وأثمرتْ دراساتهم الإعلاليّة ثلاثة أشكال: الإعلال بالحذف، والإعلال بالقلب، والإعلال بالتّسكين، وتعرّضوا لباب تناوب الأصوات مع الصّوامت ومُعاكسها، وباب هجوم الحركات[1] على بعضها(ينظر: ابن جنيّ 3: 88-97)، لكنّهم وقعوا في إشكال كبير، حينما عَرَضوا وزنَ الفعل المعتلّ على ميزانهم الصّرفيّ المُفتعَل حقيقةً للفعل الصّحيح، وقد اتّجه الصّرفيون إلى اعتبار الاعتلال مقابلاً صالحاً للميزان، فجعلوا (قال وباع) على وزن (فعل)، وهو في الحقيقة وزن (قوَلَ وبَيَعَ)، والأمر نفسه في اعتبار وزن (استحوذ) الشّاذّ في القياس - في رأيّهم- على وزن (استفعل)، متصوّرين شذوذه الاستعماليّ في بنيته السّطحيّة، التي يجب أن تكون (استحاذ)، لكنّها لم تتطوّر؛ لتأخذ هذا النّمط الجديد بالرّغم من وجود الفرع (استحاذ) المعتلّة في قراءة عمر بن الخطاب إلى جانب الأصل الواويّ[2]، وبذلك خالفت ميزانهم الصّرفيّ، ونقضوا وظيفته، إذ كان ينبغي أنْ تظهر فيها الحركات، والسّكنات، والاعتلال، والصّحّة، والقلب، وغيرها من أصناف التّغيّر والتّحوّل في البنية (بتصرف، عبابنة، الصّرف التّحليليّ 23).

تُعدّ اللغة العربيّة لغة حيّة، لها تاريخ عريق لمكوّناتها اللفظيّة، ممّا أدّى إلى نشوء بعض الغموض الذي لحق بعض مفرداتها عبر تاريخها الطّويل؛ فمنها ما كان له مسارٌ واضح عبر مسيرة تطوّرها، أُميط اللثامُ عنها، بسبب الشواهد الفصيحة الماثلة شعراً ونثراً، فحفَظت بذلك وثيقتها اللغويّة؛ ومنها الآخر، اكتنفه الغموض في مسيرة تطوّره، وكان تتبّع تاريخها

[1] بتناوب التأثير، طلبا للخفة والتيسير النطقي. قصد بها ابن جنيّ أن تحل حركة موقع الأخرى.

[2] المادّة الأصل في (استحوذ) هي: ح و ذ ، فيكون الفعل المشتق منها في هذا الباب واويًا، لكنه متى ما وقع الإعلال على عين الفعل استحالت الواو فتحة طويلة هي في عرف العامة (ألفٌ)، مثلها الفعل: قام من المادّة: ق و م، متى ما اشتق منها الفعل الماضي فُتحت عينه، وأجرت الفونتيك فعلها عليه وتوجّب تحولها ألفًا، لكن بخلاف الفعل استحوذ أعلاه وبعض الأفعال التي خالفت القاعدة وبقيت على أصلها دون تأثير بالحركات وهجومها؛ فيكون الفعل (استحاذ) مطّردا مع القاعدة، شاذّا سماعيًا، والفعل (استحوذ) قد خالف القاعدة واطّرد سماعيًا

يعتمد في أكثر الأحيان على الحدس في بعض مخالفاته القاعدةَ العامّةَ، أو إعمال الفكر في الكشف عن تعدّد الأداءات الصّرفيّة أو التّركيبيّة، كلّ هذا لا تدعمه الأدلة والشواهد، لندرتها من جهة، وانكفاء مكوناتها عن دليل واضح على صحّة أداءاتها من جهة أخرى.

وهنا تكمن أحكام القوانين الصّوتيّة وقوانين التّطوّر اللغويّ؛ إذ تُعدّ مَعينا للباحث في توجيه التّطوّرات الفونولوجيّة، "فالكلمات التي تركها الاستعمال لصيغتها، كانت تحتوي أحيانا على دواعي أخرى لهذا التّرك،...، فالسّياق يحمي الألفاظ المتماثلة من خطر اللبس، وهذا يسمح بالإبقاء عليها دون إضرار" (فندريس: 273).

لهذا عارض المسموع ما كان مقيسا؛ كونه جرى على الاستعمال، وقاوم قواعد الصّرف القديم، ونُعت بالشّاذّ؛ لأنّه خالف القاعدة والقياس، وتحدّى قوانين التّطوّر؛ لأنّه منطوق به، ومستعمل مألوفٌ على ألسنة أبناء اللغة، ولا يمكن تفسيرها إلا بقيد سماويّ، في قوله تعالى: (**اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّه**) [المجادلة: 19]. ونستطيع أنْ نستدلّ من كلام ابن جني مُخالفةَ هذا اللفظ على قياس أنماط الأكثريّة، التي تُلزم قبوله كظاهرة ماثلة على ألسنة أبناء اللغة؛ إذ يقول في (استحوذ): "فهذا ليس بقياس؛ لكنّه لابدّ من قبوله؛ لأنّك إنّما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع أمثلتهم، ثمّ إنّك من بعدُ لا تقيس عليه غيره، ألا تَراك لا تقول في استقام: استقوم، ولا في استباع: استبيع، فأمّا قولهم (استنوق الجمل) واستتيست، واستفيل الجمل، فكأنّه أسهل من استحوذ، وذلك أنّ استحوذ قد تقدّمه الثلاثيّ معتلاً". (ابن جنيّ 1: 117).

إنّ التّطوّر الطبيعيّ لهذا المتحجّرات[1] اللغويّة هو: استناق، واستتاس، واستفال، واستحاذ، لكنّ هذا لم يحصل، ولم يُسمع في شواهد العربيّة المُحاجّة، بل واخترقت قواعد الصّرف المطّردة، وشغلت بال الباحثين قديمًا في تعليل جمودها على الأصل، في حين تطوّرت الصّيغ المماثلة، وجعلوا من هذه الصّيغة الجامدة معياراً على الجذور الأمّ: المحذوفة أو

[1]. المتحجّرات اللغويّة: مصطلح يطلّق على تلك الألفاظ التي حافظت على فونيمات العلّة الأصول دون تغيير أو تأثر بأي قانون من قوانين التطوّر اللغويّ

المقلوبة، فعملوا بحسّهم؛ "أن أصل أقام أقوم، وأصل استعاذ استعوذ" (ابن جنيّ 1: 117). وعلّلوا لبقاء الصّور الجامدة أنّها جاءت من صيغ اسميّة[1]، حافظت على جمودها أيضا في الفعليّة من (الناقة والتّيس والفيل)، وأن الاشتقاق يكون من الحدث لا من الجوهر (السّابق 1: 117).

إنّ التّغيّرات التي تطرأ على بنية الكلمة عديدة، تحصل نتيجة أسبابٍ متعدّدةٍ، لكنّ أكبر باعث لها هو قانون الاقتصاد في الجهد العضليّ أو قانون السهولة في طلب الخفَّة على اللسان؛ "فإنّ أكثر ما أُهمل من الكَلمَ أكثره متروك للاستثقال، وبقيّته مُلحقة به ومُقفّاةٌ على إثره" (ابن جنيّ 1: 62). ويُمكن أنْ تكون التّغيّرات نتيجة للمُجاورة الحركيّة وشبهها أو الصّامتيّة من قبيل قانون المماثلة الصّوتيّة وربما المخالفة، أو قانون المزودجات الحركيّة، أو باب الإدغام، أو القلب الموقعيّ[2]، وإثبات الهمزة، أوتسهيلها[3] وحذفها.

وعلينا أنْ نعلم يقينا خصيصةً مفادُها أنّ "التّطوّر الصّوتيّ يسير ببطء وتدرّج؛ فتطوّرُ الأصوات لا يَحدُث فجأة بين يوم وليلة، وإنّما يظهر أثرَه بعد أجيال " (عبد التّواب، التّطوّر اللغويّ: 21)، وتزداد سرعته بازدياد انتشار اللغة بين غير أهلها، وبازدياد عدد الذين يتكلّمونها وتنوّعهم (السّابق: 17).

وفي هذا السياق، يُقرّر فندريس أُولى مهمّات العالم اللغويّ أن يحدّد بالضبط شروط تطبيق القانون ومدى انتشاره في المكان والزّمان؛ فالتّغيّرات الصّوتيّة - من وجهة نظره - مَحدودة بالزّمان: فما دام التّغيّر قد أصاب جميع الكلمات الواقعة تحت طائلته، يُصبح القانونُ الّذي يفسّره وكأنّه قد نُسخ، ويُمكن للغة أنْ تخلق مركّبات صوتيّة جديدة مُشابهة

[1]. تدليلا على ذلك، تمتاز العربيّة بالطواعيّة والمرونة لدرجة أنّ بعض الاشتقاق يكون لأفعال من أسماء، والأمثلة كثيرة: كاستحجر من الحجر، وخيّم من الخيمة، وقلّم من القلم، وأورق من الورق.

[2]. القلب الموقعي أو المكاني (Metathesis): عرّفه رمضان عبد التواب بتقديم بعض أصوات الكلمة على بعض، لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي طلبا للسهولة والتيسير. (التطوّر اللغوي 88)، مثل مرسح لمسرح، أنارب في جمع أرانب.

[3]. أي: تخفيف النبر الهمزي مع تقليل الضغط على الوترين الصّوتيين عند خروجها؛ فتخرج سهلة دون عناء.

للمركّبات التي كان التّغيّر يعمل فيها سابقا، هذه المركّبات تبقى دون تغيّر؛ فيُقال: إنّها لم تَعد واقعةً تحت سلطة القانون، وهكذا يوجد في كلّ اللغات مزدوجاتٌ تمثّل كلمات من منبعٍ واحد دخلت اللغة في حقَب مختلفة، وتُعرَف أقدمها بكونها أكثر تشويها؛ فهي عانت فعل التّغيّرات الصّوتيّة الّتي توقّفت عن العمل في التّاريخ الذي دخلت فيه الأخرى (74).

وبهذا، يمكن أنْ نفسّر الواو المتحجّرة في استحوذ، وبقايا واو (عمرو)، واستنوق، وظواهر لغويّة أخرى تمثّل عدد من الأداءات اللغويّة، كإبدال ياء المضارعة باءً في المحكيّة الشّاميّة، ولفظ الكاف شينا معطّشة في المحكيّة الأردنيّة، وكذلك نطق الجيم ياءً في بعض دول الخليج، هذا إلى بعض صور المحكيّات المتعدّدة لفونيمات القاف والثّاء والضّاد، ونجدُها قد تركت آثارا واضحة في الشّواهد الأدبية قديما، حاملةً إيّاها الأجيال من زمنٍ إلى آخر، وبيئة إلى أخرى في الاستعمال الدّارج.

الفعل المعتلّ الأجوف اليائيّ في لسان العرب

مُلاحقة التّغيّرات وتفسيرها... وتعليل الأصل البّاقي

لم يُسمّ الفعل معتلا إلّا لأنه حوى صوتَ علّة أصليّ؛ فإنْ كان أوّل الأصل عُدّ مثالا، ويتناوب على موقعيّته هذه صوتا الواو والياء، فما كان في وسطه يقابل عين الفعل في الميزان، وما اصطلح عليه الصّرفيون ذلك إلّا لإحساسهم بالتّغيّرات العميقة الّتي تحصل في بنية اللفظ الكامنة تحت صوت العلّة الأجوف، من اتّساع مخرجه، وربّما لضيقه إنْ اعترضه مانعٌ؛ فيتغيّر لذلك، فيصبح الفعل بسبب مجوّفا، كما الوادي، أو "الشّعْب تسيل منه التّلاع والأودية وله جُرفة" (ابن منظور، مادّة جوف 9: 36) ويكون صوت العلّة سببا وعذرا لجذب وجريان أصوات أخرى، لتسهيل النّطق في مجاري الكلمة.

ويُمكن أنْ نُجري تلك التّغيّرات الحاصلة في لسان العرب للعين الجوفاء، بتحوّل (الياء) واوا، أو همزة، أو فتحة طويلة (ألفا مدّيّة)، أو بإبدالها إلى واحد من أصوات الصّحاح، أو إضافتها على الوزن لغاية دلالية. أما الفعل المعتلّ الناقص؛ ففي اصطلاحه تعريفٌ خاصّ به: إذ تنْقصُ به اللفظة عند حذف لامه أو تليينه، وكأنّهم توسّموا في النّاقص الحذف أبدا،

لنقصه في لام الميزان، ومن المعتلّ ما كان لفيفا، وحَدّوه اصطلاحا: بمجيء حرفين معتلّين في أصل الكلمة: فائها ولامها، وهو المفروق، كالفعلين: وعى، وونى، والمقرون: ما كان عين الفعل ولامه، مثل: روى، وشوى.

يُعدّ لسانُ العرب مدونةً موسوعيّة عربيّة، ويحتلّ مكانة مهمة بين مصادر المعرفة اللغويّة في التّراث العربيّ؛ لقيام ابن منظور بجمع المعلومات الغزيرة من صحاح الجوهريّ، وحاشية ابن بريّ، وتهذيب الأزهريّ، والمُحكَم لابن سيده، وجمهرة ابن دريد، ونهاية ابن الأثير، وغير ذلك.. ورتّب الأبواب، ونقّح، وتثبّت من الموادّ؛ فجَمع بذلك اللغة، والنّحو، والصّرف، والفقه، والأدب، وشرح الحديث، وتفسير القرآن. (ابن منظور، المقدمة 1: 6).

حصَد فيه صاحبُنا شوارد العربيّة وأثيرها، واستقصى من المعاجم موادّ العربيّة الأصول، وأحسن تصنيفها وتبويبها، حتّى وإن كان فيها بعض التّكرار في أبواب أجزائها وفصولها؛ فذلك تابع لتأصيل المفردة في بابها، وموردها الأول، حسب ما سُمع عن العرب من معاجم: ما اقتُبس، ونُقل من كُلٍّ مضمونه (السّابق 1: 8).

فالدّارس أو الباحث فيه، لَيجدُ فيه كنوزاً لغوية متراكمة، بحاجة إلى التّنقيب عن مكنوناتها، وكشف أسفارها، وترصيع أخبارها وموادّها، خاصّةً، تلك المُقترَضة الّتي أخضعها ابن منظور لجذور عربيّة؛ فالإبريق والاستبرق تحت مادّة [برق] (السّابق 10: 15)، والكوسج تحت مادّة [كسج] (السّابق 2: 352)، واليارج واليارجان والإيارجة تحت [يَرَجَ] (السّابق 2: 402)، واليرقان واليارق والميروق والمأروق في مادّة [يرق] (السّابق 10: 386)، هذا إلى جانب تأصيلها إلى الأعجميّة الفارسيّة –مثلا-، إضافة إلى عرض عدد من المسائل الخلافيّة بين اللغويّين في أوزان بعض الموادّ كما في: وزن أشياء، و نبيّ، و أسماء، وذكر لغات بعض الأفعال: كنعْم، وبئس في أبوابها.

وتعليل بعض أنواع الحذف، والاستبدال في: إبدال باء دبّاج ياءً؛ لتصير ديباج، وكذلك الدينار من دنّار، والقيراط من قرّاط (نفسه 2: 262)، ويقدّم جميع الصّور الاشتقاقيّة للمادّة الأصل (base أو lexeme) والتشهيد عليها استعماليّاً من مصدر مَقيس ومسموع ليُكشَف

أصل التّراث من (ورث) واحتال من حول، والمشتقّ في مثل: المزدانة والمهديّة، والدّلّال من الدّليل، والمثنى كفَتَيان من فتى، وأذَيان من أذى، والجمع كهُدَيات لهُدى، وإخوة وإخوان لدلالة المحذوف في (أخ)، ثمّ تفريغها استعماليّا، وتصريفيّا في تراكيب نثريّة أو شعريّة، هذا إلى جانب عنايته بجانب من القراءات القرآنيّة التي تُعلّل لظاهرة التّعدّد الاستعماليّ أو الإتيان بالنّظير.

الياء كَمَا جاءت في لسان العرب:

تنوّعت الياءات في المدوّنة، وذكرها ابن منظور في مادّة [يا] (ابن منظور15: 491) قال ناقلا من التهذيب: "ولليـاءات ألقابٌ تُعرف بها كألقاب الألفات: فمنها ياء التأنيث في مثل: اضربي، وتضربين، ولم تضربي، وفي الأسماء: ياء حُبلى وعطْشى، يقال: هما حُبليان، وعطشيان، وجماديان، وما أشبهها، وياء ذكرى والياء في (سيما)، ومنها: ياء التّثنية، والجمع، كقولك: رأيتُ الزّيدين، وفي الجمع: رأيتُ الزّيدينَ،... ومنها ياء الصّلة في القوافي، والخليل يسميها: ياء التّرنّم، في قول الشّاعر النّابغة الذبيانيّ:

يـا دارَ مَيَّـةَ بالعَلـيـاء فَالسَنَدي[1]* أَقوَت وَطالَ عَلَيها سالفُ الأَبَد

(الديوان: 9)

ومنها ياء الإشباع في المصادر والنّعوت، كقولك: كاذبته كيذابا وضاربته ضيرابا، ومنها ياء مسكين وعجيب، أرادوا بناء مفْعل، وبناء فعل؛ فأشبعوا بالياء، ومنها الياء المحوّلة في ياء الميزان والميعاد، وقيل: ودُعي ومُحي، وهي في الأصل واو؛ فقُلبت لكسرة ما قبلها، ومنها ياء النّداء..، ومنها الياء الفاصلة في الأبنية، مثل ياء صَيْقل وياء بيطار، ومنها ياء الهمزة في الخطّ مرةً، وفي اللفظ أخرى: فأمّا الخطّ فمثْلُ ياء قائم، وسائل، وشائل، صوّرت الهمزة ياء، وكذلك من شركائهم وأولئك، وأمّا اللفظ فقولهم في جمع الخطيئة خطايا، ومرآة مرايا، ومنها ياء التّصغير، كقولك في تصغير عمرو عُمير، وفي تصغير رجل رُجيل، وفي تصغير ذا ذُيّا، ومنها

[1] في نسخة الديوان لم تثبت هذه الياء*

الياء المبدلة من لام الفعل، كقولهم الخامي والسّادي للخامس والسّادس، ومنها ياء الثعالي. (ابن منظور 15: 491-492).

ونقل عن ابن سيده: "الياء حرف هجاء، وهو حرف مجهور، يكون أصلا، وبدلا، وزائدا، وتصغيره يُويَّه" (ابن منظور 15: 493)، ومخرجه من وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى، بجوار الجيم والشّين (سيبويه 4: 433)، مجهور (نفسه 4: 434)، يشارك الواو في صفة اللين؛ لأن مخرجهما يتّسع لهواء الصّوت أشدّ من اتّساع غيرهما، كقولك: وأىٌ والواو، إنْ شئت أجريتَ الصّوت ومددتَ (نفسه 4: 435)، وهي عند الشّايب شبه حركة انزلاقيّة، صامتيّة، وحركيّة في الوقت نفسه، فهي حركات غير مقطعيّة من ناحية صوتيّة صرفة؛ ولكنّها تُعدُّ صوامت من ناحية الوظيفة السياقيّة، (محاضرات في اللسانيّات 227)، وهو صوت غاريٌّ مجهور مرقّق، وفي رأيه أنّ تطوّر أشباه الحركات هذه، قد تطوّر عن أحد الأصوات الثلاثة: اللام والنّون والميم نظرا لما بيْن الواو والياء وهذه المجموعة من شبه صوتيّ (نفسه، 231)، في ما تُعرَف في الدرس الصّوتيّ الحديث بمصطلح "أنصاف الحركات" (بشر، 33) أو "نصف علّة semi-vowels" (باي، 81).

على هذا فالياء في (يَعدُ) تختلف عن ياء الرّيح، وياء بيادق تختلف عن ياء جماهير، وياء بيْعٌ تختلف عن ياء يبيع. والكميّة المُصوّتة في الياء الأولى متباينة جداً عن الثانية، حتى لو شابهتها في الرسم الكتابيّ.

وُجب أنْ نُنوّه بأنّ نظام الكتابة في العربيّة لم يفرّق بين الياء الطويلة والياء شبه الحركة؛ ما أدّى هذا إلى الخلط بين الحركات الطويلة وأشباهها؛ فالكسرة الطويلة رُسمت على شكل ياء خالصة ساكنة. وما عقّد الأمر أكثر هو مجيء الصّوت الساكن في جذر، وقد يجيء حركة أو شبه حركة في أوضاع أخرى، دون ملاحظة هذا التّغيّر الحاصل، كما في الفعل (يقول) وجذره ومصدره: قوْل (عبابنة، الصّرف 27 - 28). إذ كان النّظر إلى مثل هذه المسائل يعتمد على الصّورة الكتابيّة للصّوت من غير مراعاة لكميّة التصويت الكامنة فيه عند إرسال شبكة علاقاته في أنْحاء الكلمة.

وبالرّغم من جهود علماء السّلف في تعليل عدد من الظواهر اللغويّة، إلّا أنّه يُعاب عليهم أنّهم ألزموا القياس المُطّرد في معظم الظّواهر، وما يخالفها يعدّ شاذّا أو رديئاً، بوصفه لغة رديئة أو مرذولة؛ ذلك أنّهم لم يبحثوا في تطوّرات الصّوت اللغويّ، ومقارنته بالأصوات السّامية الأخرى، أضفْ إلى ذلك، إنّ دراسة الأصوات كانت آخر همّهم، وتابعة للدّراسات النّحويّة والصّرفيّة، في حين أنّها وُجب أنْ تكون متصدّرة مؤلفاتهم (الشّايب، أثر القوانين الصّوتية 13)، وعزلوا أنفسهم في الدّراسات التّركيبيّة والنّحو التعليميّ أكثر من التّحليليّة، وأغفلوا قيمة المقطع الصّوتيّ العربيّ، وأثره في تشكيل بنى صرفيّة حلّت في الدراسات الحديثة مُعضلة الإعلالات والمعتلّات.

وبناء على ما سبق، فإنّ مادّة التّحوّلات الصّوتيّة التي جرَت في الكلمات يُمكن أنْ تخضع في الأغلب لقوانين ثابتة، نابعة من نظام اللّغة ذاتها، لا تنكسر إذا عارضتها قوانين أخرى (الشّايب، أثر القوانين: 17)، ويُقدّرُ أنْ تسير القوانين جنبا إلى جنب في مَسيرة تطوّرها، كعمل قانون الأصوات الصّفيريّة مُوازيا للمماثلة، وقانون الأصوات الحلقيّة مع قانون تسهيل الهمز، وقوانين المزدوجات الحركيّة مع نظام المقاطع.

وهذا ما عُرض لرصد تحوّلات الفعل الأجوف اليائيّ لموادّ مُصطفاة من لسان العرب، توزّعت الياء الجوفاء فيها على عدّة وجوه:

1- متحوّلة إلى الفتحة الطويلة.
2- متحوّلة إلى الياء المديّة
3- متحوّلة إلى الواو: شبه الحركة والمديّة
4- متحوّلة إلى الهمز.
5 – متحوّلة من همز.
6- متعرّضة للقلب المكانيّ
7- تخليق الياء من الصّوت الصّحيح أو العكس
8- متحوّلة من تضعيف
9- متعرّضة إلى الحذف
10- زيادة الياء على المبنى
11- البقاء على الأصل

الياء المنصرفة فتحةً صائيةً طويلةً... (الألف):

يقول سيبويه: "والألف تكون بدلا من الياء والواو إذا كانتا لامين في رمى وغزا ونحوهما، وإذا كانتا عينين في قال وباع والعاب والماء، ونحوهن" (4: 238)، ويَذكُر أيضا: "فلما اعتلّت هذه الأحرف جعلت الحركة الّتي في العين محوّلة على الفاء، وكرهوا أن يُقرّوا حركة الأصل حيث اعتلّت" (4: 339).

ويذكر في مكان آخر: فإذا قلت: فَعلَ صارت العين تابعة، وذلك قولك: باع، وخاف، وهاب، وقال: ولو لم تُجعل تابعة لالتبس فعَل من باع وخاف وهاب بفُعل؛ فأتبعوهن قال، حيث أتْبَعوا العين الفاء في أخواتهن ليستوين، وكرهوا أنْ يساوى فُعل في حال، إذ كان بعضهم يقول: قد قُول ذاك؛ فاجتمع فيها هذا، وأنّهم شبّهوها بأخواتها، حيث أتْبَعوا العين فيهنّ ما قبلهن، فكما اتّفقن في التّغيير، كذلك اتّفقن في الإلحاق" (4: 342)، وتراه علّل انقلاب الياء ألفا قائلا: "فالواو والياء بمنزلة الحروف الّتي تَدانَى في المخارج؛ لكثرة استعمالهم إيّاهما، وأنّهما لا تخلو الحروف منهما ومن الألف أو بعضهنّ؛ فكان العملُ من وجه واحد أخفّ عليهم، كما أنّ رفع اللسان من موضع واحد أخفّ عليهم في الإدغام، وكما أنّهم إذا أدْنوا الحرف من الحرف كان أخفّ عليهم، نحو قولهم: ازدان واصطبر؛ فهذه قصة الواو والياء، فإذا كانتا ساكنتين وقبلهما فتحة مثل موْعد، لم تقلب ألفا لخفّة الفتحة والألف عليهم، ألا تراهم يفرّون إليها وتحذفان في مواضع وثبتت الألف، وإنّما خفّت الألف هذه الخفّة، لأنّه ليس منها علاج على اللسان والشّفة، ولا تحرّك أبدًا، فإنّما هي بمنزلة النّفس، فمن ثمّ لم تثقل ثقل الواو عليهم ولا الياء" (4: 336).

فعلّة الإعلال عند سيبويه هي الاقتصاد في الجهد لثقل الياء الجّوفاء، وإذا سبقتها فتحة صامت أصليّ، وقاس علّة المماثلة الصّوتيّة بين صامتين على علّة الإعلال بين الياء الأصل والألف المُفترَضة، التي لم تكن أصلاً فيها.

ويُورد ابن معطي تبيانا لما جرى في هذه العمليّة بقوله:

"والـواو والـيـاء" إذا تحركـا من بعْد فتح لازم فليشركا" (2: 1346)

ويُورد الشّارح لها: يريد بيان إبدال الألف من أختها وهما الواو والياء، فاعلم أنّ الواو أو الياء إذا كان في اسم أو فعل وتحرّكا حركة لازمة وقبلهما فتحة لا مانع مطلقا قلبا ألفا، إمّا استثقالا للحركة مُطّلعة عليهما للزومها، وإمّا كراهة ثقل اجتماع الأمثال، لأنّ كلّ واحد منها يُقدّر بحركتين؛ فإذا انضمّ إلى حركته وحركة ما قبله، اجتمع في التّقدير أربع حركات متوالية في كلمة واحدة وذلك مستقلّ، ولذلك اجتمع ما يقتضي إعلالهما (ابن جمعة 2: 1346).

لقد فات الشّارح لبيت ابن معطي السّابق قانون مقطعيّة النّظام الصّوتيّ للغة العربيّة، إذ كيف تتابع أربع حركات: كسرتان مع فتحتين في مقطع واحد؟ فهذا أمر تأنفه العربية، وإنْ هم كرهوه استثقالا للنّطق، وليس لاجتماع الأمثال، فشتّان لمخرج الحركة الأمامية عن الخلفية؛ الكسرة الطّويلة عن الفتحة الطّويلة.

إنّ ما جرى هنا لَهْوَ من باب المزدوجات الحركيّة، وهو ما كانت شبه الحركة اليائيّة عين الجذر للمادّة اللغويّة، أي كانت عينه اليائيّة افتراضيّة، فعلماء اللغة التاريخيّون يرونَ أن الأصول الجوفاء كانت حقيقةً واحدةً في حقبة من حقب التّطوّر اللغويّ، وما يؤيّد ذلك هو وجود بعض الأصول المتحجّرة التي حافظت على عينها الأصليّ اليائيّ أو الواويّ، وإليه ذهب رمضان عبد التّواب في استناده على مرحلة الصّحّة اللغويّة عندما كان فيها الفعل بالوضع الجذريّ، واستند فيها على النّظير الحبشيّ المُقارَن للفعل الأجوف؛ فكثير من الاستعمالات الفعليّة أثبتت بصورتها الأصل في هذه اللغة، قبل الإعلال مثل (حول) وهيف وحور. (المدخل إلى علم اللغة:291)

بعد هذه المرحلة الجذريّة الجامدة تأتي مرحلة ضياع الحركة: الواو أو الياء تخفيفا، على نحو: زيْد، وبيْع، وميْد، وزيْغ (نفسه: 292) وهي مرحلة التّسكين؛ إذ ينتقل فيها الفعل الأجوف من مورفيم ثلاثيّ المقاطع ma/ya/da إلى الثنائيّ may/da، وهو وضع أدّى إلى نشوء علاقة تجاور جديدة بين الحركة وشبهها، منتقلا من الحركة المزدوجة الصّاعدة (ya) إلى الهابطة (ay)، وهو وضع صوتيّ غير مرفوض، لكنه ليس وضعا ثابتا في سياق الفعل الأجوف؛

ذلك لأنّ (ay) معرّضة للانكماش الصّوتيّ لينتج عنه الإمالة اليائيّة ay--> ē، ليمثّل هذا النّمط الجوفيّ اليائيّ أصل الإمالة وتشكّلها في بيئة لغويّة معيّنة، إذ تمّ تعميم أثر القانون في بعض بئياتها اللغويّة الاستعماليّة، وعلى إثر هذا القانون تتغيّر اللغة بعد تعرّضها لقانون آخر، هو المُحاكاة؛ فلهجات الحجازيّين الفُصحاء نطقته بالفتح الخالص: māda، ثم تبعها تعميم قانون النّطق الفصيح بالفتح الخالص (عبابنة، الصّرف: 179).

حملَتْ مدوّنة اللسان الجمّ الغزير من أبنيّة الفعل الأجوف اليائيّ، المتحوّل فتحةً خالصةً؛ ففي مادّة [عيب] جيء بالجذر اليائيّ على الأصل الافتراضيّ الأمّ، ثم استنطق ابن منظور رأي ابن سيده فيه: "العابُ والعيْبُ والعيبة: الوصمة: قال سيبويه: أمالوا العاب تشبيها له بألف رمى لأنّها مُنقلبة عند ياء وهو نادر، والجمع: أعْيابٌ وعيوب"، ثم ذكر المَعاب والمَعيب: العيْب (ابن منظور1: 633)؛ ففي قول ابن منظور: الأصل، أمّا ابن سيده فيورد المرحلة الثّانية: التّسكين، ورأي سيبويه في إمالة العاب، يكشف لنا عن المرحلة الثّالثة، وصولاً إلى الفعل في المرحلة الأخيرة، في "عاب الشيء، والحائط عيبا: صار ذا عيب" (نفسه 1: 633).

فقد كشف ابن منظور لنا أربع مراحل، جمعها في هذه المادّة من حيث لا يدري، إذْ هي على النّحو التّالي: القراءة (من اليسار إلى اليمين):

ayaba‘ الأصل ← ay ba‘ ← مرحلة الانكماش ← ē ba‘ ← مرحلة التّسكين ←

(المرحلة النّهائية المتطوّرة) ā ba‘ ← مرحلة الفتح الخالص

ومثيله الفعل غاث: من الجذر (غَيث)، والغيث: هو المطر والكلأ، ثم جاء بجملة (غيثت الأرض، وتُغاث غيثا)، وغاثَ الغيثُ الأرضَ: أصابها (نفسه 2: 175).

ġayaṯa ← التسكين ←ġay ṯa← انكماش الممالة ←ġē ṯa← مرحلة الفتح الخالص ← ġā ṯa

أما الجذر (ريث) فهو: الرِيْث: أي الإبطاء. راث: يريثُ ريْثا: أبطأ... ومنه الاستراثة: أي الاستبطاء، واستراثه: استبطأه (ابن منظور2: 157). إنّ ألف المصدر للفعل استراث غير الفعل راث كما نرى في المخطط التالي:

استراثة: من الوزن استفعل –> استرْيث –> المصدر منه على استرْياث--> حذف شبه الحركة –-> استراث –-> خلل مقطعي لوجود الفتحة وحدها--> تنضم إلى الرّاء قبلها –-> استراث –-> جيء بالتاء لتفريق الصّيغة الحادثة عن صيغة الفعل، وإغلاق المقطع الأخير من الكلمة لتصبح–-> استراثة.

*نقرأ من اليسار إلى اليمين

تتابع المقاطع القصيرة <-- حذف شبه الحركة <--’is tir yā ṯun → المصدر <-- ’istaryaṯa

’is ti rā --> إضافة تاء <-- ’is/ti/rā/ṯun --> إعادة ترتيب المقاطع <-- ’is/tir/*ā/ṯun → ṯa tun

والجدير بالذّكر، لم تتحوّل الياء إلى واو في هذه الموادّ المشتقّة من (ريث) حتى تأمن اللبس من الوقوع في علائق الفعل روث واشتقاقاته مع دلالاته.

واشتقّت (الغاية) من مادّة [غيا]: أي مدى الشّيء وأقصاه، وهي عند الليث من تأليف غينٍ وياءين، واستُدل عليهما من تصغيرها: غُيَيّة؛ إذ تقول: غَيّيْتُ غاية (ابن منظور15: 143)، ومنها غايا القومُ فوق رأس فلان بالسّيف: كأنّهم أظلّوه به، وتغايت الطّيرُ على الشّيء حاقت (السّابق 15: 144). فقد وقعت في شَرَك الإعلال الحركيّ الانزلاقيّ أيضًا، لكنْ هذه المرة مع ياءين: ياء العين واللام.

إعادة → انعزال الحركة في مقطعها → ġa* aya → حذف شبه الحركة → ġayaya

المحصلة الأخيرة→ ġā ya → ترتيب المقاطع

أمّا غايا القوم فعلى وزن فاعَل، لم يحدث إعلال في العين بل حدث في لام الموزون.

ونستطيع أنْ نُفسّر(تغايت الطيرُ) من قبيل وزن الفعل على تفاعَلَت (ta/ġa/ya/yat)، لنلاحظ مجيء أربعة مقاطع صوتيّة قصيرة مفتوحة سوى الأخير المغلق، والعربيّة تكره توالي المقاطع القصيرة المفتوحة؛ اقتصادا في الجهد العضليّ، فتعمد الى التّخلص منها قدر الإمكان، إنْ وجدَتْ مفراً، لمقاطعها في بنيتها العميقة؛ فالمقطعين: الأول والثاني مُحالٌ أنْ يُختصر منهما، كون الأول: بادئة دالّة على الزيادة، والثاني: فاء الفعل الصّحيح، إذ لا مناص في إثباته لأصله الصّحيح؛ فيُعمَدُ إلى حذف شبه الحركة الانزلاقيّة، لتترك فتحتها وراءها في المقطع، وهذا

مرفوضٌ البتة مقطعيّا؛ فيتمّ تصحيح المقطع المنبور[1]، وضَمّه إلى المقطع السّابق؛ لتتكوّن فتحة طويلة مع فاء الفعل (ta/ġā/yat)، وتطفو الصّيغة الأخيرة (تغايت) على البنية السّطحية.

بقي أن نشير إلى أنّ ما حدث هنا، كان إعلالا بحذف شبه الحركة الانزلاقيّة (y) من المزدوج الحركيّ، وتطويل حركته السّابقة، لتصبح فتحة خالصة، وأحيانا يحدث ما يسمى بالإمالة اليائيّة نتيجة الانكماش الحركيّ؛ لتجاذب حركتين مختلفتين لتكوّن صوت (ē) في الكلمة، وهو ما نسمعه في بيئاتنا الحيّة في لبنان، وبعض مناطق سوريا، لتطلق اللغة أبوابها الفسيحة لتعدّد الصّيغ الاستعماليّة لناطقيها؛ فمرةً تُميل، وأخرى تؤصّلُ، وأخيرة تفتح أو تُسكّن.

تحوّل الياء إلى ياء مديّة:

هناك فرْق -كما أشرنا- بين الياء شبه الحركة (y)، والياء المديّة، أو ما تقابل مصطلح الكسرة الطويلة، والفارق بينهما هو انفتاح الأولى حتى تقارب الثانية؛ فتتشابه معها في جزء كبير من كمّياتها الصّواتيّة، مما يولّد تتابع الأمثال، إذ تكرهه العربية؛ فتعمد بنظامها التّطوريّ إلى المخالفة بينهما.

فمادّة [عيش] جاء فيها: العيشُ الحياة، عاش يعيش عيشا وعيشة ومعيشا ومعاشا وعيشوشة (ابن منظور6: 321)، وإذا ما تعمّقنا في صوت العيْش، ويعيش، لوجدنا بوْناً كبيرا بين ياء الجوْف في المصدر، عنه في الفعل، والاختلاف هو في كميّة المصوّت، وشدّة الانفتاح؛ فعين المصدر شبهُ حركة، موقوفٌ على مقطعها ذا المزدوج الحركيّ الهابط (ay)، أمّا الفعل فعينه حركة طويلة (ī)؛ فقد وضع الصّرفيّون قواعد نظموها على عين المضارع، وفي هذه

[1] . النبر في اصطلاح الأصواتيين المحدثين يعني ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائها؛ بغية الوضوح السمعيّ، ويرتبط النبر بعنصرين أولهما التوتر والعلوّ في الصّوت اللذين يتّصف بهما موقع معين من مواقع الكلام، يرتبط ثانيهما بتوتر التَّمَاس بين أعضاء النطق في مخرج الصّوت. (حسّان 170، 171)

الحالة يكون الوزن من عيَش: فعَل على يعيشُ: يفعلُ، وبذا، فقد خالف هذا الأجوف قواعدهم الوصفيّة التي حكمت الأفعال الصّحيحة أو كل ما عينه صحيح، ولجأوا إلى التّفسير الوصفيّ لصعوبة نطق شبه الحركة اليائيّة المكسورة؛ واهتدوا بحسّهم الذوقيّ أنّه إعلالٌ بالتّسكين أو النّقل. وأين التّسكين في هذا المدّ الطّويل؟!!

يقول سيبويه: "وإذا قلت: يَفعلُ من بعت، قلت: يبيعُ، ألزموه يَفعلُ، حيث كان محوّلا من فَعَلتُ"(4: 341)، فنقلوا حركة عين المُضارعة المعنيّة إلى فائها في سبيل تسكين عين موزون المضارع.

إنّ ما جرى هنا، ما هو إلّا من قبيل مُخالفة الحركة لشبهها في الفعل وفي الاسم نفسه، مثل: معيشة، ومعيشا؛ فتسقط شبه الحركة، وتُعوّل على نظيرتها؛ كونها أوضح سماعا، وأقل اقتصاداً في الجهد.

ʻā ša → مضارع يفْعل → ya‘/yi/šu → التّخلص من شبه الحركة → ya‘/*i/šu →

إطالة الحركة في سبيل التعويض حتى لا تلتبس مع → ya/‘i/šu → تصحيح المقطع

صيغة مماثلة→ ya/‘ī/šu

وكذلك معيشا ومعيشة، لكنّهما مَصْدران، الأول منهما على مفعل، فيصبح بعد الإعلال الصّوتيّ: مفيلا، والثاني: معيشة على وزن مفعلة، هذا إنْ كانت أصوله صحيحة، فيما خالف هذا الوضع الأجوف الإعلاليّ قاعدة الميزان الصّرفيّ؛ ليُخرج لنا وزنا مجوّفا لحركة طويلة نابتْ عن عينه، على وزن مفيلة.

ومثلها مادّة [ميل]: فالميل: العدول إلى الشيء والإقبال عليه، وكذلك الميلان، مالَ الشيء يميل ميْلا وممالا ومميلا وتمْيالا (ابن منظور11: 636).

1. Mayala → yamyilu → yam*ilu → ya/mi/lu → ya/mī/lu
2. Mamyilan → mam/*i/lan → حذف شبه الحركة → التعويض بتطويل الحركة → ma/mi/lan → ma/mī/lan صيغة أخرى خوفا من اللبس مع

تحوّل الياء إلى واو:

يمكننا تقسيم هذا الباب إلى قسمين اثنين: تغيّر الياء إلى واو مديّة، والثّاني تحوّل الياء إلى واو شبه صامتة.

لقد اشترك هذان الصّوتان في التّناوب مكان الآخر، ولا نعلم الأسبق تاريخيا في التّحوّل إلى الآخر إلا من ناحية الكثرة الاشتقاقيّة لأبواب أحدهما، لكونهما قد اشتركا في تبادل أدوارهما على عين الجذر والمعجم، بما جُمع من شواهد ترصد أبواب كلٍّ منهما في بابه، وقد يشتركان في الدّلالة أو يختلفان، والمعوّل على تشاركهما هو الدّلالة، أو أنّهما من قبيل الإبدال التّاريخيّ، أو لغة من لغات العرب سُمعت، وقيست على أدلّتها اللغويّة المعهودة، كلهجة طيّ في قلب لفظ الإنسان إلى الإيْسان(ابن منظور 6: 13)، ولُغَةٌ عُكْل في التَّفَكُّهُ أيّ التنَدُّم: تَفَكَّنُون. ولغة أَزْد شَنُوءَة يَقُولُونَ: يتَفكَّهُون، ولغة تميم تقولُ يتَفَكَّنُون (ابن منظور 13: 524).

جاء في لسان العرب الأوب: الرجوع، آب إلى الشيء: رجع، يؤوب أوبا وإيابا وأوبة وأيبة على المعاقبة، وإيبة بالكسر"، وأوّب وتأوّب وأيّب كله: رجع (1: 218)، هذا في مادّة [أوب]، وذكر في مادّة [أيب] قولاً لابن الأثير: في حديث عكرمة رضي الله عنه قال: كان طالوت أيّاباً، قال الخطابيّ: جاء تفسيره في الحديث أنّه السّقّاء (ابن منظور1: 221).

رغم تناوب الياء والواو في المادّة الأولى، وحمْلها المعنى نفسه، لكنّها في المادّة المقابلة خالفت المعنى الأوّل، وانفردت بمعنى اصطلاحيّ مميّز للمادّة المنقولة عن ابن الأثير، ألا وهو السّقّاء، ربما يُعزى ذلك إلى تباين لغات العرب في دلالات ألفاظها، أو أنّها كلمة أعجميّة حملت دلالتها المعنويّة مع لفظها، ودخلت نظام العربيّة لمطابقتها أو انسجامها مع دلالة اللفظ العربيّ الصّوتيّة، نتيجة الاحتكاك اللغويّ بين العربية وأخواتها الساميات.

أمّا هذه الياء في المصادر إياب، وأيبة، وإيبة، فمردّه إلى تعدّد الصّيغ الاختياريّة أو الصّيغ البديلة، وهي تلك الصّيغ الاستعماليّة المتاحة للمتكلّم بغض النظر عن البيئات الاستعماليّة للفظة. وهي ما تبرّر وجود صيغ مصدريّة متعدّدة للفعل الواحد، بسبب احتواء الفصحى على التّبايّن اللهجيّ الحرّ (النمط المسموع) إلى جانب الصّيغة القياسيّة (عبابنة،

القراءات: 355 - 356)، لهذا وُجدَت أوْبة وأيْبة في بيئتين مختلفتين للجذر الواحد، بتعاقب الواو والياء في عين المادّة دونما اختلاف دلالة لفظيهما، وعليه فقد حصل ما يُسمّى بالتّحوّل الصّيغيّ في عين البنية نتيجة هذا التّنوّع المسموع.

آب --> يؤوب --> المصدر الاختياري البديل على وزن فعال --> إواب --> إياب.

تدخل قانون المماثلة الحركية فجذب صوت (w) إلى (y) بتأثير المماثلة المُدْبرة المتّصلة.

ʾāba -→ ʾiwābun -→ ʾiyābun

فقد وُجدت صيغة فعال ملازمةً لصيغة فَعْل في عدد من المصادر، مثل: قام قوْما[1] و قيام، و صام صوْما وصيام. وفي صيغة أخرى، تحت مادّة [بوب] ذكر ابن منظور (البوّاب): الحاجب، ولو اشتق منه فعلٌ على فعالة، لقيل: بوابة بإظهار الواو، ولا تقلب ياء لأنه ليس بمصدر محضّ، إنما هو اسم. وأضاف: إنّ أهل البصرة في أسواقهم يُسمّون السّاقي الذي يطوف عليهم بالماء: بيّابًا، ورجل بوّاب: لازمٌ للباب، وحرفته البوابة (1: 223)، رغم وجود صيغة (بيّاب) في مادّة [بوب]، غير أنّها لم ترد في مادّة [بيَبَ] التّالية لها، لتظهر باسميتها (البيبُ): مجرى الماء إلى الحوض، وحكاها ابن جنيّ: البيبة. (ابن منظور1: 225).

كان لتعاقب الياء والواو في عين البنية لسبب دلاليّ، لم يتداخلا في المعنى الواحد؛ فهو بالواو: الحاجب الذي يلازم الباب، ويقوم بأعمال تكليفيّة غير الحراسة، وبالياء: ساقي الماء الذي يطوف في الأسواق.

بينما كان لتعاقب أشباه الحركات في عين بنية (حكاية الصّوت) أثره الذي لم يقدّم دلالة جديدة في اللغة، بقدر ما غدا وسيلة لرفد المُعجم بصيغة جديدة متعاقبة بين الصّوتين.

أمّا المادّة اللغويّة (جَوْت) جَوْت: فهي دعاء الإبل إلى الماء، اشتقّوا منه الفعل (جايتَّ) في قولهم جايتَّ الإبل، أي: قال لها: جَوْتَ جَوْتَ وهو دعاؤه إياها إلى الماء، تحت مادّة [جيت]؛

[1]. الأصل (ق و م)، بعيدا عن اسم الجمع: القوم المسمّاة على القبيلة أو جماعة من الناس. من قوْمًا هنا المصدر المُشتقّ.

فتحوّلت الواو السّاكنة إلى شبه حركة مفتوحة في الفعل الجديد (ابن منظور2: 21)، وما دلّ اللفظ في سياقه إلّا على دلالة ظلال المعنى وموسيقاه الصّوتيّة المنسجمة مع ما يسمّيه علماء الصّوتيّات بـ (الانوموتوبيا- onomatopoeia)، ويَعنُون به موافقة صوت الكلمة لما هو مقصود منها (الفيل 17). كما لم يقدّم تعاقب الواو والياء في مادّة [لون] أيّة دلالة جديدة، فيما يخصّ دلالة: كل ضرْبٍ من النّخل سوى العجوة فهو من اللّين، واحدته لينة، وقيل: لُونة (السّابق 13: 393) فالمادّتان اللغويّتان احتوتا على النّواة المديّة في الجذر، بيْد أنّها تشكّلت لهما صورة نطقيّة متحوّلة عن الأصل إلى صوت الواو المديّة؛ فكلتاهما مدّيّتان لفظا، وقد يحُمل ذلك على تأثير المماثلة في عين البنية وأثره على تعدّد الصّيغة.

وتحت مادّة [زين] ذُكرت: الزّينة والزّونة: وهو اسم جامع لما تُزيّنَ به، وعللّها ابن منظور بقلب الكسرة ضمة؛ فانقلبت الياء واوا (السّابق 13: 202) مع أنّه ذكر في مادّة [زون] أن الزّونة كالزّينة في بعض اللغات (السّابق 13: 210)؛ فما كان من داعٍ لتعليله السّابق لتبدّل أشباه الحركات. فما حصل هو تعدّد صيغ لهجيّة ضمن البيئات الاستعماليّة قادت لتسهيل شبه الحركة إلى حركة مديّة، ولا يُعرَف أيُّها أسبقُ من الأخرى؛ فقد مضت الصّيغتان جنبا إلى جنب في الاستعمال، دون تأريخ لهما على سبيل المعاقبة.

Zīnatun <== → zūnatun

Līnatun <== → lūnatun

ومن الأمثلة المؤيّدة لتعدّد الصّيغ الاختياريّة، التي لم تعبأ بقياس الصّرفيّين، مادّة [ضرر] المضعّفة؛ فقد تفرّعت استعماليّا إلى استبدال الراء الأولى بأشباه الحركات الياء والواو على حدّ سواء، دون تغيير في المعنى إلا بالقدر الضئيل؛ فالضُّرّ: ضد النفع (السّابق 4 : 482)، والضَّرّ: سوء الحال، والضَّراء: الشّدة (السّابق 4 : 483).

الضّور: ضارهُ الأمرُ، يضورهُ كيَضيره ضيراً وضوراً أي: ضرّه (السّابق 4: 494) ومادّة [ضير]: ضارني يَضيرني ويَضورني ضورا، الضّوْر والضّيْر واحدٌ. ويقال: لا ضَيْر ولا ضَوْر ولا ضُرّ ولا ضَرر ولا ضَارورة بمعنى واحد (السّابق 4: 495).

ووردت عن العرب تحت مادّة [قيس] قاس الشيءُ يقوسه قوْساً لغة في قاسه يقيسه (السّابق 6: 187)، وفي مادّة [قوس]: أقواس وأقياس على المعاقبة (السّابق 6: 185).

وكان لوزن (أفْعَل) نصيب من تعدّد لغات العرب في عين بنية الأجوف اليائية؛ لتُقلَبَ إلى واو، تحت مادّة [عيج] العيجُ: شبه الاكتراث، تقول: عاج به يعيجُ عيجوجة؛ فهو عائجٌ به. أي: لم يكترث به، أو لم يصدّقه، وما أعيجُ من كلامه بشيء أي ما أعبأ به. قال: وبنو أسد يقولون: ما أعُوجُ بكلامه، أي: ما ألتفت إليه. وقال أبو عمرو: العياجُ الرجوع إلى ما كنت عليه، ويقال: ما أَعيجُ به عُوُوجا، وقال: ما أعيج به عُيُوجا: أي ما أكترث له ولا أباليه (السّابق 2: 336).

وذكرت صيغتان تحوّلت فيهما الياء إلى الواو في الفعل: ما أعيجُ --> ما أعُوجُ، والمصدر: ما أعيجُ به (عُوُجا، عُيُوجا)؛ ففي صيغة الفعل تعاقبتا، والأصل فيها يائيّ إلى مديّة الواو أو الياء، بينما صيغة المصدر كانت على وزن فُعُول، إذ جاء اللسان بصيغتين مستعملتين في عين المصدر، الأولى: شبه حركة واويّة مضمومة، والأخرى: شبه حركة يائيّة مضمومة أيضا، وكلاهما على الوزن نفسه باختلاف نوعيّة شبه الحركة، كانت في الأولى: ثقيلة المقطع لتوالي الأمثال فيها، وبالتّالي، تراكم الجهد المبذول في النّطق؛ مما يولّد كراهية نظام اللغة العربية الصّوتي لتوالي الحركات المتشابهة؛ فتسعى إلى المخالفة بينها، باستدراج ياء البنية (عُيوج) مع أنّها الأصل، ويعزى سبب ذلك إلى اختلاف البيئات لمجيء الصّيغتين في حيز الاستعمال؛ فأحيانا تأتي إلى بيئة استعماليّة تناقض نظام العربية؛ فلا قواعد تَحكُم ابن اللغة، ونحن نَصفُها، ولا نَحدُّ من مسيرتها وتطوّرها؛ لهذا كانت الواو فيها صيغة اختياريّة بالرغم من كراهية أمثالها؛ إلّا أنّها استُعملت في بيئة ما لزمن غير معلوم.

يقول فندريس: "أمّا التّطوّر الصّوتيّ فيندر أن يشمل جميع الحالات التي يؤثر فيها، فهو يدعو إلى جانب الصّيغ الجديدة التي يستحدثها عددا كبيرا من الصّيغ القديمة التي تستمرّ في الاستعمال، وهكذا تترك كلّ حلقة من حلقات التّطوّر الصّرفيّ بقايا لها" (204). فيسجّل هذا المظهر نوعا من حريّة الاختيار الاستعماليّ للصيغ، على نحوٍ خرجت به عن قيود

الميزان، بعد أنْ وظّفت جميع الإمكانات التّركيبيّة في أصول المعجم، لتنتقل من صيغة إلى أخرى على سبيل التّنوّع الحركيّ، لكنْ ضمن حدود الدّلالة المعنويّة للمفردة مزدوجة الاختياريّة.

وجاء في مادّة (فيج) جمع أفواج: أفائج وأفاويج (السّابق 2: 351)، لم تحافظ الياء على أصلها في منتهى الجمع، وحُولت إلى واو صامتة، رغم تحوّل الأصل إلى همز في الجمع الثّاني، وعلّة ذلك، تجنّب اللغة الجهد العضليّ المبذول في توالي أمثال الياءات في جمع (أفاييج)؛ فسَعتْ إلى قانون المخالفة بتحويل الياء الصّامتة إلى واو صامتة.

ʾafāyīju → ʾaFāwīju

وحدَث في جمع شائب أنْ كان على وزنين شُيُبٌ عند أهل اللغة، وجمع آخر في لغة الحجازيّين بإطالة ضمّة الواو لتصبح شُيُوب (السّابق 1: 513).

وفي جمع قاع قالوا: أقواع وأقْوُع وقيعان" مادّة [قوع] (السّابق 8: 304)، تحوّلت شبه الحركة الواوية إلى ياء مديّة أو كسرة طويلة في الجمع الذي على وزن فيلان، و يمكن أن نفسّر ما جرى وننظمّه في السّلسلة التّالية:

qiwʿān → qī ʿān → تعويض بإطالة الحركة → qi*ʿān → حذف شبه الحركة

ومن مادّة [قوم] كان تحوّل الواو إلى شبه الياء في مفردة (القيامة): "يوم البعث" (السّابق 12: 506) من قبيل عملية المماثلة المُقبلة في الواو.

Qiwāma → qiyāmat → تحوّل الواو إلى شبه حركة يائيّة بسبب تأثير الكسرة المقبلة

وفي مادّة [كيل] كيل الطعام: ببنائه على المجهول، وإن شئتَ ضَممت الكاف. والطّعام مَكيلٌ ومَكيولٌ، مثل مَخيط ومَخيوط. ومنهم من يقول: كُولَ الطعامُ، وبُوعَ، واصطودَ الصّيدُ، واستوق ماله، وعلّل ذلك: بقلب الياء واو، حيث ضُمّ ما قبلها لأن الياء السّاكنة لا تكون بعد حرف ضُمَّ (السّابق 11: 604).

إنّ عدم وجود نظام كتابيّ للحركات المختلفة وأشباهها، هو ما جعل من العرب يضطربون، ومنهم ابن منظور في أنّ الياء –هنا- قلبت إلى واو؛ لضمّ قبلها. وتفسير ما حدث هنا إنّما كان عن طريق إمالة حركة الياء إلى ضمّة الكاف قبلها لا تحوّل الياء واوا مديّة.

فلو قُيّدَ في نظامنا الكتابيّ رسما لـ (ضمة ممالة) لما تحوّلت الياء إلى واويّة -في رأيي-. وربّما تعدّد النّمط اللغويّ نتيجةً لتسرّب بعض الأداءات اللهجيّة إلى النّظام الفصيح؛ فانتقل معها صوت العلّة متعاقبا بين الحركات المختلفة، ليتجاذب صيغةً جديدةً هي بين الصّيغة الأصيلة، والصّيغة الفصيحة ما تسمّى بالإمالة الواويّة، وهذه الأداءات الصّوتية ما زالت ماثلة إلى اليوم في العربيّة المحكيّة، كأن يقولوا: قُوُل وبُوُع و صُوم بالإمالة التّفخيميّة، فالذي حدث هنا إمالة بتأثير تقدّميّ.

أثّرت الضّمّة في الحركة → اجتماع حركتين في مقطع واحد → kuīla → الأصل = Kīla

الصّيغة الناتجة → kola → تشكّلت ضمة الإمالة → kuola → الطّويلة مماثلة تقدميّة

في حين لم ترد إمالة واويّة في الفعل (قيس) ولا الفعل (عيش) أو الفعل (حيك): مما يثبت أنّ الاستعمال هو الأساس في ما ذهبنا إليه، وليس القاعدة؛ فلم يُسمع عن العرب أنّهم أمالوا قيس أو عيش لتصبح الأفعال السّابقة: ōsa‘ أو qōša أو akōḥ.

تحوّل الياء إلى الهمز (خلق الهمزة من الياء):

شاركت الهمزة أصوات العلل في التّناوب الصّوتيّ لبنية الكلمة سواء في فائها أو عينها أو لامها. وهي ظاهرة مألوفة في نظام اللغة العربيّة منذ قدم العربيّة، بل إن الهمز خاصيّة تميّزت بها العربيّة عن غيرها رغم ما ورد من لهجات تُسهّلُ الهمز؛ كبيئة الحجاز قديما، أو تبدّلها إلى أصوات أخرى كالعين، أو تركها البتة لتنشئ أصواتا انزلاقيّة، أو حركات طويلة، يتحدّد نوعها باختلاف أماكن ورودها، مثل: راس، بير، سما، تطمين (عبد التّواب، مشكلة الهمزة 13-14)، لجأت إليها العربيّة كوسيلة للتخلص من المستثقل أو المكروه، من الصّوائت الانزلاقية أو الطويلة من غير أنْ تكون من أصل المبنى، في حين كان تعليل السّلف لخلقها بهذا الوضع فيما يسمى باب الإعلال بالقلب، هو انقلاب العلّة إلى الهمزة إنّ وقعت عينا لاسم الفاعل، حملا لها على الفعل في الإعلال، وخرجَ عنها عاورٌ وعاينٌ (الصّبّان 4: 402).

جاء في اللسان في مادّة [عيل] العائل: الفقير، ورجل عائل من قوم عالةٍ وعُيّل (السّابق 11: 488). إنّ كلمة عائل تُرجعنا إلى الأصل اللغويّ اليائيّ فيها، والتي جاءت في بنية عين

الفاعل بعد هذه الفتحة المديّة الزائدة؛ لدلالة المعنى الاشتقاقيّ الجديد (اسم الفاعل)؛ فاستلزم لذلك تجاوُر للمزدوج الحركيّ في بنية الفاعل الجديدة، لينتج عنها رفضٌ للالتقاء الحركيّ في المستوى الفصيح؛ فوجب حذف شبه الحركيّة اليائيّة من البنية العميقة (**y**) ممّا ولّد مشكلة عويصة أخرى مرفوضةً البتة في النّظام المقطعيّ، ألا وهي التقاء حركتين (ā،i)، لتقحم الهمزة بوظيفتها المزدوجة: صوتيّا وصرفيّا للفصل بين الحركتين المختلفتين.

ʻā yilun ➔ ʻā*i lun ➔ ʻā’ilun

ومثلها غصنٌ مائدٌ: أي مائل (السّابق 3: 412)، والقائلة من مادّة [قيل]: الظهيرة (السّابق 11: 577).

qāyilun ➔ qā*ilun ➔ qā’ilun

وفي جمع معيشة: معايش على القياس، ومعائش على غير القياس، وقد قُرئ بهما في قوله تعالى: (**وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ**) [الأعراف: 10]، وأكثرُ القرّاء على ترك الهمز في معايش، إلّا ما رُوي عن نافع فإنه همزها، وجميع النّحويّين البصريين يزعمون أنّ همزها خطأ، وعلّلوا لذلك: أنّ الهمزة إنّما تكون في هذه الياء، إذا كانت زائدة مثل صحيفة صحائف، أمّا معايش فالياء أصليّة (ابن منظور6: 321) وهي قراءة متواترة قَرَأَ بها الْأَعْرَجُ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْأَعْمَشُ وَخَارِجَةُ عَنْ نَافِعٍ وَابْنُ عَامِرٍ في همزها(الأندلسيّ 4: 271). إنّ الاستعمال هو الفيصل هنا في هذه القاعدة، وليس مُسلّمات الصّرفيّين، كما أنّ قانون اللغة الصّوتيّ لا يُعارض ذلك؛ لوجود المزدوج الحركيّ المكروه بعد ألف الجمع الزائدة. وفي إشارة إلى جمع مصيدة: مصايد بلا همز (ابن منظور 3: 261)، و في جمع مَطاب: مطايب بلا همز أيضا (السّابق 1: 566)، وندّد بذلك الْمَازِنِيُّ، فقَالَ: "أَصْلُ أَخْذ هَذه الْقرَاءَة عَنْ نَافِعٍ وَلَمْ يَكُنْ يَدْري مَا الْعَرَبِيَّةُ، وَكَلَامُ العرب التّصحيح في نَحْو هَذَا انْتَهَى. وَلَسْنَا مُتَعَبّدينَ بأَقْوَال نُحَاة الْبَصْرَة"(الأندلسيّ 4: 271).

وجاء في [زيد] وإنّها لكثيرة الزّياييد أي كثيرة الزيادات، ومن قال: الزّوائد فإنّما هي جمع زائدة، وإنّما قالوا: الزّوائد في قوائم الدّابّة والأسد ذو زوائد (ابن منظور 3: 199). فكأنّما أرادوا التّفريق بين الإعلال الأوّل من زايدة إلى زائدة، **وبين الثّاني: زائدة إلى زوائد. رغم أنّ الأخير (زوائد) إعلالٌ بحقّ، وأصله: زوايد=> زوائد**

جلب الهمزة للفصل بين ← zawā*id => حذف شبه الحركة اليائية <==Zawāyid

الحركتين المختلفتين ←zawā’id

إنّ إقدامهم على منع إعلال العلّة الأصيل في وزن صيغة منتهى الجموع ما هو إلّا لأمن اللبس من الوقوع في صيغة أخرى مشابهة مثل زوائد: لزائدة، والفوائج، واحدته فائجة (السّابق 2: 350)، لكنّه ذُكر في مَوضع آخر، جمعها بالياء دون الهمز" أفاويج وأفائج: جمع أفواج (السّابق 2: 351)، فلو جاء بالهمز في أفاويج؛ لاستلزم منه حذف الواو لكراهية تتابع المزدوجات مع الهمز، وبالتّالي حذف المزدوج الحركيّ (wi)، ونتج عنه الصّيغة الأخرى أفائجٌ، رغم أنها من باب الواو (فوج) لا من (فيج).

لكنّ الدّكتور رمضان عبد التّوّاب يرى نشوء الهمزة في هذه الصّيغة من مبدأ الحذلقة والمبالغة في التّفصّح، ويبني كلامه على طائفةٍ من الأفعال مهموزة الوسط، تسقط من المبنى؛ لتنشأ أصوات انزلاقيّة، من بينها كسرة تلي عين الفعل في: سائل، زائر، يائس وثائر؛ فتتحوّل الكسرة في المزدوج الحركيّ النّاتج من التقاء الحركات إلى الياء، لتنصرف في النّطق الحجازيّ إلى سايل، ويايس وثاير وزاير؛ فإن أرادوا اصطناع اللغة الأدبيّة ردّوا الهمزة إلى مبانيها، باختلافها الواويّ أو اليائيّ، لتتداخل صيغتان في: سائل، أهي من سأل أم من سيل، وثأر أم ثَوَر، وزور أم زأر؟ (بحوث: 195 و 274).

فقد برّر نظام المزدوجات الحركيّة هذا التّحوّل متزامنًا مع النّظام المقطعيّ العربيّ، علاوة على ما اكتسبته الهمزة من صفاتها الصّعبة، الّتي تُفضي إلى التّغيّر بأشكال الإعلال المختلفة، داخل السّياق الحركيّ للكلمة (عبابنة، الصّرف 67).

خلق الياء من الهمزة:

وهي على الأغلب إبدال تاريخيّ آتٍ من تباين لهجات العرب في اللفظة الواحدة، وكان ذلك على سبيل تسهيل الهمز إلى كسرة طويلة، أو حركة مزدوجة، مثل: مادّة [صأصأ]؛ فقد ذكر أنّ الصّئصئ والصّيصئ كلاهما: الأصل وبالهمز أعْرَفُ (ابن منظور1: 107)، وقولهم مذْيَبَة

بلا همز في أرض مذْأبة: أي كثيرة الذئاب، وعلّلوا لذلك بتخفيف الهمزة إلى ياء؛ فلزم ذلك عنده في تصريف الكلمة (السّابق 1: 378).

وفي مادّة (أبي) حكى أبو زيد: بيّبْتُ الرجل، إذا قلت له بأَبي، فهذا من البيْب. ورُويت-البئبْ بالهمز، وقيل: هي مركبة من قولهم: بأبي؛ فأبقى الهمز لذلك (السّابق 14: 10)، وفيه: الظاءُ من [ظيا]: نبيب التّيس وصوته، ويروى ظأبُ (نفسه 15: 26)، ويروى الهمز في (ويل) ليقال ويلٌ وئيلٌ وهي همزة على غير القياس (نفسه 11: 737)، "وقد روى بعضهم عن ابن كثير أنه قرأ: فلا تايَسوا بلا همز، وقال الكسائيّ: سمعت غير قبيلة يقولون أيس يايَسُ، بغير همز (نفسه 6: 260) من [يئس].

لا توجد قاعدة مطرّدة تحْكُم خلق هذه الياء إلا كونها من باب التّسهيل، لمن لا يهمز في بيئة اعتادت على ذلك، وتركت هذه الأداءات الصّوتيّة آثارها في الألفاظ المهموزة، من قبيل الاقتصاد في الجهد المبذول في لفظ الهمز؛ إذ إنّها من "أصعب الأصوات إخراجاً وأكثرها إجهادا". (الشايب، محاضرات 175).

متعرّضة للقلب المكانيّ:

ذكر ابن جنيّ أنّ القلب "هو كلّ لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير، فأمكن أنْ يكونا جميعاً أصلين، ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، فهو القياس ولا يجوز غيره، وإنْ لم يكن كذلك، حكمت بأنْ أحدهما مقلوب عن صاحبه" (2: 47) وقدّم مثالاً على ذلك قولهم: أيْستُ من كذا: فهو مقلوبٌ من يئستُ؛ لأن أيست لا مصدر له، ومصدر يئستُ: هو اليأسُ، اليآسة (نفسه 2: 48)، ويورد الجوهريّ رأيه في يأس ناقلا عن ابن السكيت: "أيست منه آيسُ يأسا، لغة في يئست منه، أيْأس يأسا، ومصدرهما واحد" (مادّة أيس: 67).

وبإمكاننا أن نقف على تفسير القلب الواقع في هذه البنية لعدد من التّغييرات الفنولوجيّة الزّمنية في تاريخ اللفظة؛ إذ تُردّ بعض تفسيراته إلى أخطاء في النطق، والهجاء، والسّمع، واستعمالها لفترة طويلة حتّى ألفها مستعملو اللغة؛ فاكتسبت شرعيّتها، وصارت في حُكْم الكلمات الصّحيحة (وجيه، 5-6).

وقد ورد غير قلبٍ لعين البنية اليائيّة في لسان العرب في مادّة [أجا] (ابن منظور1: 24) إذ تقابل جيأ: جاء (السّابق 1: 52) في الاستعمال الفصيح، وممّا يدّعم القلب المكانيّ هو مجيء الصّيغة الأولى -المقلوبة - في اللغات السّامية كاللحيانيّة بالفعل (أجوا) في: md bn sbh ’jw أي: (مُد بن صبح جاءوا) (عبابنة، النّحو المقارن: 183). والأمر الآخر هو اختلافهم في جمع شيء على أشياء على أنّها لفعاء عند الخليل وسيبويه، وعند أبي الحسن الأخفش على وزن أفعلاء، وقال الكسائيّ بوزن أفعال (ابن منظور1: 104)، فهي تقابل [أشي]: من أشى الكلام أشيأ: اختلقه، وذهب بعضهم إلى أنّه من باب (أجأ)، بإبدال الجيم تركيبيا مكان صوت الشين، وإحلال خصائصها في الكلمة الحادثة، وهو مذهب سيبويه (ابن منظور 14: 37).

ومثله مادّة [صبأ] فمقلوبها صأى يصئي، والصّاءة: الصّاءُ: الماء الذي يكون في السَّلى (ابن منظور 1: 110)، والفعل (ناء) الرجل: كنأى مقلوب منه. إذا بعُد، أو أنه لغةٌ فيه (السّابق 1: 178) من [نيأ]. ومن لغة بني تميم، عاث: يعيث عيثا وعيوثا وعيثانا: أُفسد، وأُخذ بغير رفق، وقال اللحيانيّ فيه: عثى لغة أهل الحجاز (السّابق 2: 170). و"جاءت الخيل شَوائعَ و شَواعيَ على القلب، أي متفرقة" (السّابق 8: 191) من مادّة [شيع].

على هذا، يشير ابن جنيّ إلى أن وقوع القلب في كلام العرب كثير، متى أمكن تناول الكلمة على ظاهرها لم يُجز العدول عن ذلك بها، وإن دعت ضرورة إلى القول بقلبها، كان ذلك مضطراً إليه لا مختارا (2: 54).

يؤكد قول ابن جنيّ في عملية القلب المكانيّ أنّ هناك قوانين صوتيّة تحكمُ عملية العدول إلى الصّيغة الجديدة، وأنّها ليست اختياريّة بل هي ضرورة، وحاجة صوتيّة، أو لهجيّة، تبعا لقوانين كل لهجة من القبائل القديمة.

وقد تضطرّ إليها فئة معينة خطأ، كأن يقع القلب في لغة الصّغار، وألسنة الكبار عند تلقينهم اللغات الأخرى، أو لعلل نطقيّة خُلُقيّة في اللسان؛ فتقليد هذه الأخطاء – خصوصا - ما كان في لغة الأطفال، أثناء عبث الآباء معهم كلاميّا، أو محاورتهم إياهم، وتلقينهم بعض الكلمات، لكي يكتسبوها، فتتعرض لغتهم لبعض التّشويه، وقد يُكتب لها أن تُعمَّم في العائلة،

وقد تنتشر لاتصال الفئات العمرية هذه، في المدارس أو الطرقات؛ فيقدّر لها أن تفرض حيّزها الوجوديّ على رُقعة تلك البيئة وتصبح دائرةً في الاستعمال اللغويّ، مثل: مسرح- مرسح، الفلق: اللفق، جندب-جدنب، رام الله- مار الله، شاي-ياش، أزعج – أجعز.

تخليق الياء من الصّوت الصّحيح أو العكس:

تميلُ الأصوات في مسيرتها نحو التّغيير والتّحوّل، وعدم الاستقرار؛ طلبا للخفّة، واقتصادا في الجهد المبذول في إخراج مكوناتها وتآليفها؛ وبذا يتحوّل الصّوت إلى آخر؛ نتيجة مجاورته، وتأثير الأقوى فيه، ناقلاً إليه عدداً من خصائص الأخير، أو ينزع أحدهما إلى التّخالف، لإيضاح السّمع من جهة، وتوفيرا للطّاقة الصّوتيّة من جهة أخرى.

فقد تناول القدماء ظاهرة الإبدال في مؤلّفاتهم، تحت أبواب: الإدغام، والإبدال، والإقلاب، ودرسوها تحت أسس نطقيّة وصفيّة، كإطباق تاء الافتعال من كلّ ما فاؤه مطبق؛ مردّه صعوبة تتابعه الصّوتيّ، نظرا لتنافر صفة التّاء عن الأصوات المُطبقة، كما علّلوا صور المخالفة الصّوتيّة (الشّايب، أثر القوانين الصّوتيّة: 8)؛ فهي عند ابن جنيّ تقريب الصّوت من الصّوت؛ تجنّبا لتجشّم تلك الوَقفة الشّديدة على الصّوت؛ لإظهار تأليفه، لمجاوره، وممازجته للصّوت الثّاني، فكان تقريبه منه، وإدغامه فيه، أشدّ لجذبه وإلحاقه بحُكْمه، لأنّ قلب المتقارب أوكَدُ من تسكين النّظير (2: 92)، وهذا الأمر جُرَّ إلى الإبدال التّركيبيّ، والإمالة، والمماثلة الحركيّة: كشعير وبعير، والمماثلة الصّامتيّة: كمصدر؛ إذ تنطق جهرا /مزدر/، وست في سدس (السّابق 2: 92).

إن عمليّة تحوّل الصّوت الصّحيح إلى ياء أو العكس، لأمرٌ خارج عن الإعلال التّركيبيّ؛ كونه غير واقع بين الحركات وأشباهها، بل هو ناتج عن تغيّر صوت الياء إلى صوت صحيح، أو من جهة عكسيّة. وكتب اللغة دوّنت آثار هذه الظّاهرة الصّوتيّة، الّتي تتّبع بيئات مُعيّنة ضمن ما سمّاه الشّايب بالتّطوّرات المطلقة، كتّحوّل صوت "**p**" إلى صوت الفاء في العربيّة؛ فهذا التّطوّر الصّوتيّ في نظام اللغة نشأ بعيداً عن تفاعل الأصوات، ومتطلّبات السّياق (أثر

القوانين: 24) كتطوّر صوت الجيم إلى صوت الياء، في كلمة شجرة إلى شيرة (السّابق: 32) وصهريج إلى صهريّ (اللغوي 1: 261)، وقال في الإيّل: الإجّل (السّابق 1: 259).

وقد عزا الشّايب تطوّر هذه الظّاهرة إلى تقارب صوتيّ الجيم والياء في مخارجهما؛ فكلاهما يخرج من الغار، وهذا التّقارب يسهّل عمل الإبدال بينهما، أضفْ إلى أنّهما يشتركان في صفة الجهر (أثر القوانين: 35)، والفارق الوحيد بينهما هو أنّ الجيم من الأصوات الّتي تجمع في نطقها بين الانفجار والاحتكاك، أمّا الياء فهي من الأصوات المتوسّطة فيها بعض الاحتكاكية (عبد التّوّاب، فصول: 132).

لقد رصدت الدّراسة عددا من هذه التّحوّلات الإبداليّة بين الياء الجوفاء وصوامت أخرى في مدونة لسان العرب، وهي على سبيل التّمثيل والتّفسير لا الحصر، حيث نشأت هذه الظاهرة في تطويع صيغة بصيغة أخرى، تدانيها في المعنى نفسه والدّلالة إياها، وكانت مُوازية لها في الاستعمال ضمن بيئتين مختلفتين؛ لغايات صوتيّة، وقوانين خاصّة بكلّ بيئة على حدة؛ ففي المدن تُنطَق القافُ صوتَ الهمز، والأرياف تنطقها قافا مجهورة، وبيئة أخرى تُنطق كافا؛ وهذا ضمن اللغة الواحدة، لكن بتعدّد اللهجات والبيئات تحت ما يسمّى بالصّور النطقية للصوت الواحد[1].

وصرّح أنيس أنّ مثل هذا الإبدال هو وليد التّطوّر الصّوتيّ، ويرجّح أسبقيّة الأصل على الفرع من كثرة الشّواهد الخاصّة بأحد النّطقين (65)، فمتى ما كثرت شواهده عُدَّ أصلا والآخر فرعا متطوّرا عنه.

[1]. عالج علماء الأصوات شيوع هذه الظاهرة تحت بند التّطورات الصّوتية وردّوها إلى بعض التطورات المطلقة للصوت اللغوي في البيئة اللغوية نتيجة لاحتكاك الناطقين بأصوات قريبة صوتيا من الصّوت المنحلّ من جهة الصّفة او المخرج كانحلال صوت الجيم الفصيحة المزدوج بعنصرين: انفجاري وآخر احتكاكي ليتحوّل إلى صوت بسيط بالتخلص من عنصر الاحتكاكيّة في صعيد مصر ويسيطر العنصر الانفجاريّ فيه ليتحوّل إلى صوت الدال، بينما تخلّصت بيئة الشام من العنصر الانفجاري لتسود في اللهجة العنصر الاحتكاكي على صوت الجيم المجهورة لتصبح قريبة من صوت الشين المجهورة (الشايب، أثر القوانين 24- 32).

ورد في مادّة [ضيا]: ضيّأت المرأة: كثُر ولدها، والمعروف ضنأ". وذهب ابن منظور إلى أنّها تصحيف من الثّانية (ابن منظور1: 113) ولم يدعمه بشاهد على صحة استعماله –إن أُستعمل-، بينما قدّم في مادّة [ضنأ]: ضنأت المرأة: كَثُر ولدُها (السّابق 1: 111) ليستدلّ به على صحّة استعمال المفردة. إنّ تحوّل النّون إلى ياء، استُعمل على نطاق ضيق، وفي كلمات محدودة، مثل: كلمة إنسان، حُكيت: إيسان لغة فيها، وهي طائيّة (السّابق 6: 13) (اللغويّ 2: 461)، ومُرنّخ إلى مرّيخ، و سنخ إلى سيخ (نفسه 2: 460)، وكأن معيار ابن منظور والآخرين من قبله، هو الاستعمال حتى لو كان قليلا؛ فمتى ما عُمّم صار لغة قائمة برأسها، تشتمل الدلالات المعنويّة للكلمة المتغيّرة عنها. وما يفنّد قوله في تحوّل النّون إلى ياء في الاستعمال، هو مجيء النون في زنَد بمعنى زيد، وأورد: زند الرجل إذا كذب وزئد إذا بخل، "والتّزنّد: التّحزّق والتّغضّب (ابن منظور 3: 196).

قال عدي:

إذا أنت فاكهت الرجال فلا تَلعْ وقل مثل ما قالوا ولا تتزَنّد

(ديوان عدي: 102).

وقد روي بالياء، تتزيّد، لأن التّزيّد في الحديث: الكذب (ابن منظور، مادّة [زيد] 3: 199).

وما جاء في إبدال الباء ياء، قول ابن الأعرابيّ في اللسان: "النيض، بالياء: ضَرَبان العرق، مثل النبض سواء (السّابق 7: 247)، مع أنه لم يأت بلغتها في مادّة نبض، واكتفى بقول ابن الأعرابيّ، دونما شواهد وأدلّة تحكم المادّة المُبدلة.

ومن مادّة [أما] أبدلت إحدى الميمين في (أمّا) الشرطيّة ياء، قولهم: إيما وأيْما، يريدون أمّا، فيبدلون من إحدى الميمين ياء (السّابق 14: 47) إنّ إبدال الميم هنا ياء، منوطٌ بقانون صوتيّ يسعى إلى نزوع أحد المتشابهين إلى التّخالف، بالتّفريق بين الأمثال والمتقاربات، والغاية من ذلك تيسير النّطق وتقليل الجهد، لتؤمّن معه التّنوع الموسيقيّ المحبّب الّذي تظهر معه الأصوات على حقيقتها نطقا وسمعا (الشّايب، أثر القوانين، 225).

وحينما نعالج تشكّلات (أمّا) حتّى آلت في المبنى (أيْما) نجد أنّ إحلال صوت الياء مكان الميم هو ما مكّن لهذا النموذج أن يتولّد في نظام اللغة بالرّغم من تباعد مخارجهما، ولكون صوت الميم أنفيّا، مجهورا، مرقّقا، وأغنّا (الشايب، محاضرات 204) فإن تتابع هذا الصّوت مرّتين ولّد جهداً عضليّا، جعل من الحنك اللّين منخفضا أكثر، ليتحرّر الهواء من خلال الحُفر الأنفيّة، وتتذبذب معها الأوتار الصّوتيّة (نفسه 204)، مُطلقة شبه الحركة اليائيّة المُنسجمة مع الهمزة المفتوحة قبلها، ضمن النّظام المقطعيّ والمزدوجيّ، وإن انسجمت مع الميم في صفة الجهر والتّرقيق، لكنْ لا يمكن أنْ نعمّم مثل هذا الأمر على كلّ ميم مضعّفة، مالم يحكمها الاستعمال العامّ للفظة قبل وبعد التّحوّل.

وما جاء من قبيل إبدال الياء ميما من مادّة [غيا] الغياية: السّحابة المنفردة، وكلّ ما أظلك غيايه، وفي الحديث: تجيء البقرة، وآل عمران يوم القيامة، كأنّهما غمامتان أو غيايتان (ابن منظور 15: 144)، وقال لبيد:

فتدلّيتُ عليه قافلا وعلى الأرض غيايات الطَّفَلْ

(الديوان 94)

هذا، وقد استُبعد الإبدال بين اللام والياء في اللسان بين كلمتي "جلخ وجيخ: قلع السّيل أجراف الوادي" (اللغوي 2: 420)، لعدم وجود قرينة استعماليّة وشواهد شعريّة تضبط مادّة جيخ، وتحكم على تعاقبهما وإبدالهما في عين الفعل (ابن منظور 3: 14).

وردّ عدد من الأصواتيّين في حدّ قول الشّايب نقلا عن كمال بشر تطوّر أشباه الحركات عن أحد الأصوات الثّلاثة: اللام والنّون والميم. وذلك للشبه الصّوتيّ بينها (محاضرات: 231). ويضيف إبراهيم أنيس صوت الرّاء لتلك المجموعة، المعروفة بالأصوات المائعة في الفونتيكس (37)، فترى أشباه الحركات متنقّلة بين هذه المجموعة الثّلاثيّة، لما تمتلك من خصائص فسيولوجيّة صوتيّة، عدا عن أنّها أماميّة وتشترك معها في بعض سماتها الهوائيّة عند إخراج الصّوت، مُطلقة إياه من الأنف.

تحوّل الياء من تضعيف الصّحيح:

من الملاحظ أيضا تحوّل عدد من الأفعال المضعّفة إلى الياء: مثل الفعل زفّ: هو سرعة المشي مع تقارب خطوْ وسكون، زفّ القوم في مشيهم، أي أسرعوا، وزفّ البعير، يزفّ بالكسر زفيفا، أي: أسرع (ابن منظور 9: 136) نجد المعنى نفسه في: زاف البعير والرّجل وغيرهما: يزيفُ في مشيته زيْفا وزيوفا وزيفانا؛ فهو زائف وزيْف: أسرع. وقيل: هو سرعة في تمايل (السّابق 9: 143).

وكذلك مادّة [غلل] تُقارب مادّة [غيل]؛ فالأولى: الماء الذي يتغلّل بين الشّجر، وقيل: الماء الظّاهر الجاري، وهو الظّاهر على وجه الأرض ظهورا قليلا، وقيل: الغلل: الماء الذي يجري بين الشجر (السّابق 11: 502) أمّا الغيل: فهو الماء الجاري على وجه الأرض، وقيل بالفتح: ما جرى من الماء في الأنهار والسّواقي (السّابق 11: 511)؛ فجامع الدّلالة للمادّتين واحد، وإن خُصّصت الغلل بدلالة البينيّة لجريان الماء، وكانت الثانية على الدلالة الظاهريّة.

ويُساق الأمرُ على مادتي [هلل وهيل] هلّ السحابُ بالمطر: شده انصبابه، وانهلّت عينه وتهللّت: سالت بالدّمع (السّابق 11: 702)، والهيلُ من هال التّراب عليه هيْلا، هال الرملَ: دفعه فانهال، والهائل من الرّمل الذي لا يثبت مكانه حتى ينهال فيسقط وتهيّل الدقيق: تصبّب (السّابق 11: 714)؛ فكلاهما من السّقوط والصّبب.

والفعل (ضرّ) تطوّرت عنه صيغتان اختياريّتان بديلتان هما الفعلان: ضَيَر وضَوَر في قولهم: ضَرّه الأمرَ

(السّابق 4: 482)، و"ضارَه الأمرُ يَضُوره كيضيره" (السّابق 4: 494) وأخذت تتوالد الأسماء من الأفعال البديلة لتشكّل: "لا ضَير ولا ضَور ولا ضَرّ ولا ضَرر ولا ضارورة بمعنى واحد" (السّابق 4: 495)، وما يعزّز قدَم الفعل المضعف في هذا السّياق، هو كثرة الشواهد الاستعماليّة المتنوعة للفعل (ضَرّ) في بابه، من أقوال نثريّة وأبيات شعريّة. وعلى شاكلة ضرَّ كان الفعل (ضَمَم) الّذي انبرى له فعلان متشكّلان عن صيغتين بديلتين لهما الدلالة التي تجتمع مع الفعل الأمّ، هما (ضيَمَ و ضوَم): أي الظّلم. (السّابق 12: 359).

والأمر الآخر الّذي يُؤكد تطوّر بعض صور الفعل المعتل من بعض الأفعال المضعّفة، هو اتّجاه اللغة إلى فكّ الإدغام إنْ اقتضى السياق الكلاميّ ذلك، بل إلى حذف أحد المضعفين واستبداله بصوت آخر قريب منه، كما أُسقط التّضعيف في بعض المصادر المضعّفة، أمثال: علّم، واحمرّ بإضافة عدد من اللواحق أو السّوابق، كسابقة التّاء في تعليم، واللاحقة في تجزئة، والفصل بين المتقاربين في احمرار، وهو شبيه بقانون المخالفة الذي مرّ سابقا؛ إذْ استُبدلت الرّاء الأولى في قرّاط ياء لتتحوّل قيراط، والنّون كذلك في دنّار إلى دينار (عبابنة، فقه اللغة، 59) وقد تكون حذفا فقط مع إطالة الحركة السّابقة، مثلا:

1. dinnār → di*nār → dīnār
2. qirrāṭ → qi*rāṭ → qīrīāṭ

ومثله في زفّ يزفّ:

حذف الفاء، والتّعويض بإطالة → yaziffu → yazi * fu → مضارع Zaffa

الماضي zāfa → المصدر zīfun→ الكسرة → yazīfu

حذف الياء:

احتلّت الياء الجوفاء مكانة متميّزة في البنية الصّرفيّة، وذلك لتحوّلاتها المطّردة وتخليقها من غيرها، إلّا أنّنا في هذا البند سنتعرّض لظاهرة حذفها. ومن المعلوم أنّ عين الفعل تتعرّض لكميّات من الحذف الصّوتيّ، نتيجة لقوانين صوتيّة صارمة تُوجب تغيّرات تَلحق الفعلَ إثر احتوائه على هذا الصّوت المُعتلّ، وأكثر ما يتعرّض له الفعل الأجوف حذفا، عند تصريفه؛ فتقول في مَيَزَ: مزْتُ بعضه من بعض، وقد أمَاز بعضه من بعض (ابن منظور5: 412)، فالفعل (مزْتُ) أسند إلى تاء المتكلّم؛ ما أدى إلى حذف يائه من عينه في حالة المضيّ، وذلك بسبب اللاحقة المتمثّلة في الضمير (ت).

ليتدخّل قانون المقاطع الصّوتيّة لحل الإشكال الواقع في اللفظة، والذي يُعنى بتقصير المقطع الطويل المغلق؛ لكونه من أكثر المقاطع صعوبة، ويرتبط به عددٌ ليس قليلا من تحرّكات اللغة وتغيّراتها، وهو غير جائز إلّا في إحدى حالتين: (عبابنة، الصّرف 17)

1- أن يكون حدّ الإغلاق مشدّدا بحيث يبدأ بحدّ الإغلاق[1] نفسه، من مثل دابّة dāb/ba/tun باعتبار انتهاء المقطع بصامتٍ، فيدغم أو يختزل في مثله في بداية المقطع التّالي له.

2- الوقف عليه عند إهمال الإعراب، مثل: بابّ: bāb.

وهو ما يبرّر حذف ياء /ميز/ كما في الخطوات التّالية:

* قراءة من اليسار إلى اليمين

Mayiza → mayiztu → **حذف شبه الحركة** mi(*y)iztu → mi/iz/tu → mīztu → miztu

ما حدث هنا هو مجيء الصّور الأصلية، ليؤثّر المزدوج الحركيّ تأثيرا مقبلا في حركة الميم، فتجذُبَها لصوت الياء فتتحوّل إلى (**I**)، وتحذف شبه الحركة اليائيّة (**y**)؛ فتلتقي الحركات كلّ واحدة في مقطع، وهو أمر يرفضه النّظام المقطعيّ إذ لا يجوز أنْ يبدأ بحركة؛ فيحدث انجذاب حركيّ للكسرتين داخل البنية العميقة من أجل عمليّة التّصحيح الدّاخليّة للكلمة، لتكوين المقطع الطويل المغلق، الّذي تمّ إقصاؤه بتقصير الحركة الطّويلة عند إسناده إلى الضّمير المتحرك، وكذلك في الفعل (أماز) الّذي قد أشرنا إلى مثيله في تحوّل الياء إلى فتحة طويلة، فالّذي تمّ هنا عمليّة مشابهة تقريبا من حيث حذف الياء، لكنْ من غير إسناد الضّمير المتحرّك.

انكماش حركيّ بين شبه الحركة اليائيّة و <--'amayza → مرحلة التّسكين →'amayiza

فتحة الميم → 'amēza → 'amāza

لقد جاء الفعل هاب على وزن فعل، ومضارعه يفعَلُ، أي: يهاب (ابن منظور1: 790)، وأمثلته في العربيّة من الفعل الصّحيح كثيرة، شرب: يشرَب، سمع: يسمَع، بخل: يبخَل. لكنْ ما استدركه الصّرف الحديث على القديم أنّ ما حدث من إعلال في (يهاب)، ليس قلبا إلى

[1] . حدّ الإغلاق: هو عبارة عن انتهاء المقطع الصّوتيّ بصامت، ويسمى إفرادي الإغلاق طويلا إن سُبق بحركة طويلة: ص ح ح ص، أو مقطعا مزدوج الأغلاق طويلا: ص ح ح ص ص.

مديّة الفتحة، بل هو إعلال بحذف شبه الحركة اليائيّة، وتطويل حركتها لتشكّل مقطعا طويلا مفتوحا في منتصف الفعل:

Yahyabu→yah*abu→ya/ha/bu→ ya/hā/bu

هذه الصّيغة (ya/ha/bu) هي المعتلّة في كلام العرب؛ بنقل حركة الياء إلى السّاكن قبلها لصعوبة تحريك الياء

والنّطق بها، أي: يَهَبُ، لكنّهم جعلوها على يهاب؛ احترازا من التباسها مع صيغة (يهبُ) من الوهب: العطاء، وأمثلتها في العربية قليلة: خال: يخال، كاد: يكاد، شاء: يشاء، بمعنى أن وزن هاب يهاب على فال: يفال.

والأمر من هاب: يهابه، هو هَبْ بفتح الهاء: وقد علّلوا للحذف بسقوط الألف لاجتماع السّاكنين، وإذا أخبرت عن نفسك قلت: هبْتُ بكسر الياء؛ فلما سكنت سقطت لاجتماع السّاكنين، ونقلت كسرتها إلى ما قبلها (ابن منظور1: 789)، إنّ ما علّله السّابقون لهو صحيحٌ من النّاحية الوصفيّة، في حين إذا أخذنا بما جرى في التّكوين العميق للبنية، لاتّضح لنا ذلك من خلال نظام المقاطع والمزدوجات الحركيّة، فجرى اشتقاق الأمر من المضارع، بحذف اللاحقة له، وتسكين الآخر، إنْ كان فيه لمخاطب مذكر؛ فنشأ عن ذلك مقطع طويل مغلق مكوّن من (هاب) أي:{cvvc}، وهو مرفوض عند الوصل؛ فيتم تقصير نواته الحركيّة.

Yahābu –> حذف سابقة المضارع وعلامتها من الآخر ← hāb ← تقصير الحركة ← hab

أما هبتُ فهي من هَيْب:

* (قراءة من اليسار)

الصّيغة الجديدة -> hayibtu ← التّسكين ← haybtu← انكماش ← hēbtu ← hābtu على البنية السّطحيّة

أمّا الصّياغة الاشتقاقيّة لاسم المفعول من الفعل نفسه، هي كما جاء في اللسان (المَهيب) أي: الذي يهابه الناس" (ابن منظور 1: 789).

يُشتقّ اسم المفعول من الثلاثيّ على وزن مفعول، لكنْ إنْ وقعت عينه معتلّة تُجرى تغييرات داخل الصّيغة، تجنّبا للثّقل الصّوتي النّاجم عن المزدوجات الحركيّة المرفوضة

داخل صيغة (مهيوب)، رغم أنّ هذه الصّيغة مستعملة في نثرهم واستعمالهم اللغويّ، لكنْ متى ما انتقلوا إلى الفصيح أزالوا العلّة، وأجروا القياس الفصيح، كتقسيم المسموع في رأي السّيوطيّ إلى شاذ في القياس والاستعمال معا، كقولهم: ثوب مَصوون، وفرس مَقوود، ورجل مَعوود (السيوطيّ: 59)، وفي اللسان جاء بقولٍ يضارع كلام السّابق؛ إذ يقول على لسان الأزهريّ: المؤمن هَيوبٌ أي مَهيوب؛ لأنه يهاب الله فيهابه النّاس حتّى يوقّروه (منظور 1: 789)، (وماء مَعيون: ظاهر) (السّابق 13: 304).

هاب –> هيب –> مفعول –> مَهيوب –> مَهيب.

* (تُقرأ من اليسار)

hayiba → mahyiūbun → عمليّة مماثلة صوتيّة بين شبه الحركة أو الحركة الطويلة

إعادة ترتيب المقاطع → mah ī bun → مع حذف شبه الحركة → mahyībun

ma hī bun →الصّوتيّة، وهي أكثر الصّيغ استعمالا

أما صيغة هَيوب وهي من أكثر الصّيغ استعمالا؛ فقد فسّر عبابنة مجيء هذه الصّيغة على هذا الوزن لأنّها أقرب إلى الحسّ اللغويّ من صيغة مفعول، إذ لا تحتوي على سوابق، وأمّا الواو البادية في حشوه؛ فما هي إلّا حركة ضمّ طويلة، وأمثلتها كثيرة في الاستعمال، كـ: ركوب، وحلوب، ورسول (الصّرف: 273)، إلّا أنّها صيغة مزدوجة الدّلالة، باشتراكها مع دلالة اسم الفاعل في صيغة المبالغة وصيغة الصّفة المشبهة، مما دفع إلى إعراض اللغة عنها؛ فأخلصت للدّلالة على الحدث، ومن وقع منه (نفسه 274). في حين جاءت المَفْيُوءة على الأصل (اللسان 1: 124) على وزن المفعولة، وكان الحذف في المادّة نفسها في كلمة الفئة أي الطائفة (السّابق 1: 127)، ويمكن أن نعلّل حذف الياء فيها، إلى التّيسير النطقيّ من جهة، والتّفرّد بدلالة جديدة في صورة صوتيّة مغايرة من جهة أخرى، عمّا جاءت من أخواتها المشتقات في الباب عينه؛ لوجود الفيْئة: وهي علمٌ على جنس طائر يشبه العقاب (السّابق 1: 127) فأصل الفئة: الفييء.

حذف شبه الحركة، أثّر المزدوج في → 'alFiyi' → عمليّة مماثلة تقدميّة → 'alfayi' → 'al fi' → تقصير الحركة في المقطع الطويل → 'alfī → 'al fii' → حركة الفاء

لقصَر المقطع الذي يكوّن كلمةً بدلالتها؛ فيضيف النظام تاء على البنية، تعويضا عن الحذف، ولا يتمّ ذلك إلا بوجود حركة للهمزة، وهي الفتحة لتخالف الكسرة قبلها، لتصبح النتيجة النهائية ← al fi ’at ؛ لأن النظام اللغويّ لا يقبل أنْ يكون الاسم أقلّ من ثلاثة حروف، في محاولة ليتميّز عن الحرف، وعادةً ما يتمّ التّعويض بالتّاء، مثل: صلة من وصل، و عدة من وعد.

ويُمكن أنْ تُفسَّر من منظور آخر، ألا وهو اختلاف أصول مادّتها؛ فبعد البحث عن تبريرٍ آخرَ لتوجيه الكلمة دون الغوص في هذه العمليّات العميقة داخل البنية السّابقة، وجَدْتُ أن (الفئة) تحت مادّة [فأي] وهي الأقرب تفسيرا من اعتلال الياء الجوفاء وحذفها؛ فعين الفعل همزتها، حُذفت الياء من الآخر، كما حذفت اللام في: يد، وشفة، وسنة، ورئة، ولثة، وديّة...، فكانت (فئ). وتمَّ إقفال المقطع المفتوح بالتّاء المربوطة، ولم تغلق بالهمزة لوجودها أصليّة في عين البنية، وإن حدث وجاءت، خالفتها، ونَزَعت إلى غيرها، مما لا يؤثر على لام الموزون، إن حُذف، ويدلّ عليه حذفا، وهو التّاء، على هذا يكون الوزن فعة، والجمع فئات وفئون (السّابق 15: 145).

إن عمليّة حذف الياء الجوفاء قد تمّت في حالتين: الحالة الأولى هي حذف الياء في الصّورة الكتابيّة من البنية، وذلك عند إسناد الفعل إلى ضمائر الرّفع المتحركة في حالة الماضي، وفعل الأمر للواحد، وفي حالات نادرة لتكوين دلالات منفردة لمعان خاصّة، مثل: رئة، وفئة.

وبهذا يتكون الحذف عيانا، ليُستحضر فقط في البنية العميقة لا السّطحيّة، أمّا الحالة الثانية فهي عمليّة حذف شبه الحركة اليائيّة من البنية تحت ما يسمى حذف المزدوج كاملا أو حذف شبه الحركة منه، وفي هذه الحالة تظهر الياء المديّة، إذ تعدّ كسرة طويلة لا ياء حقيقيّة، كما تظهر في الكتابة الصّوريّة، كأن تُجلَب الكسرة الطويلة في وزن مفعول من الأجوف اليائيّ، وبناء الفعل للمجهول في: قيل، ومضارعه في: يقيل، ويغيض، ويزيد.

زيادة الياء على المبنى

قد تُزاد الياء على المبنى، لتصبح رباعيّة أصيلة باختلاف الآراء الصّرفيّة، أو زيادة تصريفيّة؛ لغاية دلاليّة أو اشتقاقيّة؛ ففي مادّة [ضفن] زيدت الياء فيها بعد فاء البنية، لدلالة الشّخص الذي يجيء مع الضّيف عند سيبويه، وعند الجوهريّ هي دلالة بعينها من وزن فعْلُن بمعنى أنّ النّون زائدة (السّابق 9: 210)، والضّيغم: الذي يعضّ، وخُصّصت دلالة زيادة الياء في مبناها؛ لتكون وصفاً مميّزاً للأسد (السّابق12: 357)، والعيشوم: ما هاج من البنت أو يبس (السّابق: مادّة [عشم] 12: 403)، والعيهوم: الأديم الأملس، ويقال للعين العذبة: عينٌ عيهم، وللعين المالحة: عينٌ زيغم (السّابق: مادّة [عهم] 12: 430 ، 431).

وتأتي الياء بعد عين الموزون زيادة لتقديم دلالات اشتقاقيّة أو جمعيّة، مثل: الصّفة المشبهة، أو صيغة المبالغة، أو جمع التّكسير: فلانٌ عيّال: أيّ مُتعيّل (السّابق 11: 488)، ورجلٌ مُعيَّل: ذو عيالٍ (السّابق 11: 489)؛ ورجلٌ فيّل اللّحم: كثيره، وبعضهم يهمزه؛ فيقول: فيْئل على فيْعل (السّابق 11: 514)، والديّان في صفة الله عزّ وجلّ (السّابق 13: 169)، ومن باب [ديم] ذكر "الدياميم: المفاوز" (السّابق 12: 219).

وهناك دلالات صرفيّة تصريفيّة تكُون فيها الياء في الفعل ومصدره، مثل: تضعيف الياء في الفعل "تفيّل"؛ لتقديم دلالة جديدة آتيّة من جوهر الكلمة، أنّه صار سميناً كأنّه فيل (السّابق 13: 169)، ويقال "تشييع النار بإلقاء الحطب عليها يقوّيها" (السّابق 8: 189)، "وأضاع الرجل عياله، وماله وضيّعهم إضاعةً وتضييعاً" (السّابق 8: 231) الزّيادة في الفعل لدلالة التّعدية، والياء في تضييعاً لدلالة المصدر تفعيلا من الزّيادة التّضعيفيّة في عين الفعل، والفعل: (رهيأتَ) في أمرك أيّ ضعفت وتوانيت (السّابق 1: 89).

الثبات على الأصل (الجمود):

إنّ مُصطلح الثّبات يقابل مصطلح الجمود؛ ويدلُّ تأصيله اللغويّ على رمزيّة صورته المصطلحيّة؛ فلغةً هو من مادّة /ثبت/: ثباتا وثبوتا، وأَثْبَتَهُ غيره وثَبَّتَهُ، بمعنىً واحدٍ، ويقال: أَثْبَتَهُ السُقْمُ، إذا لم يفارقه (الجوهريّ 1: 245)، وهُوَ ثابتٌ في المكان إذا أَقام به (ابن منظور2: 19). وتُجمع صور مادّته التّأثيليّة على لزومه حالة واحدة غير متغيّرة لتشترك في دلالة الثّبات ويستقطب مفهوم الجمود الذي يتوافق مع المُصطلَح النحويّ (غير المتصرّف) من الأفعال: وهو ما يُحتجّ به في ثبوت الفعل على شاكلة أحاديّة غير متنقّلة بين أزمنته كـ ليس، وعسى، ونعم. وفي مسائل الصّرف مصطلح (الجامد) إذ هو "كلّ اسم لا يمكن إعادته إلى كلمة تسبقه في الوجود، كأسماء الذات، وأسماء المعاني، مثل الشّمس والقمر والحجر" (عبابنة، الصّرف: 15).

اللغة العربيّة لغة ازدواجيّة في نظامها الاشتقاقيّ والإلصاقيّ؛ فيمكن لك أنّ تتناول جذرا وتشتقّ منه العديد من الأسماء والأفعال، ولا حصر لها إنْ أتبعتها بلواصق قبليّة وبعديّة بل وحشويّة أيضا؛ فهذه من طبيعتها وسليقتها، مرنة في استيعاب الأصوات والظّواهر، حتى الصّعبة منها، وهو ليس بغريب عليها، فاستطاعت أنْ تحتكَّ باللغات المجاورة، تُؤثر وتتأثر؛ فعرّبت الأعجميّ وطوّعت الدخيل لأنظمتها المعياريّة، وإن لم تستطع؛ منعته من التّصرّف والاشتقاق حتّى ينتظم على ألسنة أبناء اللغة.

لكنّ هذا الأمر ليس على حدٍّ سواء في كلّ مكوّناتها اللغويّة؛ فهناك العربيّ الأصيل الّذي جمُد على صورة واحدة ولم تغيّره الاستعمالات أو السّنون، وكم حاول اللغويّون إجراءه على القياس، لكنّه أعجزهم، وأخرجوه من قواعدهم إلى الشّاذ والضّعيف والرّديء وما إلى ذلك..، ولم يوقنوا بأنّ طبيعة اللغات هكذا، بل إنّ استمراريّة اللغة بحاجة إلى مَنْ يُذكّرُها بمتحجّراتها الجامدة من تأريخ لفظها الاعتباطيّ، حتّى الّذي استحال دون قواعد اللغة، وألسنة اللغويّين، وأبناء اللغة. ومن تلك الجوامد: استحوذ واستفيْل استنوق؛ إذ بإمكاننا أن نقسّم الجمود الحاصل في البنية العربيّة إلى نوعين:

الأول: اللفظ العقيم، وهو اللفظ الذي عَجزت مادته عن توليد بعض الصّيغ المشتقّة منه، ولا يسمح لنفسه بالنّمو والتّكاثر حين الحاجة إليه، وأكثر هذه الألفاظ كانت في أسماء الأدوات، ومحاكاة أسماء الأصوات[1]، والأعلام المعجمة أو الدّخيلة.

أمّا النّوع الثّاني فهو ما اصطلح عليه الرّكام أو المستحاثّ اللغويّ: إذ هو عند رمضان عبد التّوّاب: بقايا الظّاهرة اللغويّة المندثرة، الّتي خالفت قواعد القياس المطّردة، فإمّا أنْ تكون تلك الشّواذ بقايا حلقة قديمة، ماتت واندثرت، أو إرهاصا لتطوّر جديدٍ لظاهرة من الظّواهر، تسودُ حلقةً تالية أو مستعارة من نظام لُغويّ مُجاور (بحوث ومقالات، 58) إذ تُعدّ صيغ الفعل المعتلّ الأجوف في تكوينه الحجريّ هو أوّل هذا الركام؛ فإنّها كانت قَوَل، بَيع، خوف، وطوُل، عور، واستحوذ (نفسه: 59- 60).

نستقي من ذلك أنّ ثبوت الفعل الأجوف، ومقاومته لتغيّرات القوانين الصّوتيّة والتّطوّرات اللغويّة، هو نوع من الرّكام، وعوالق لغويّة قديمة على البنية الفعليّة، ويمكن أنْ يكون نوعا من الظّواهر الّتي نشأت إثر تسرّب لحن العامّة، وخالف به القياس؛ لكونه شاذّا عليه، لكنّه مطردٌ في الاستعمال، أو شاذٌّ في كليهما.

ويرى السّيوطيّ في طائفة الأفعال: /استحوذ، واستنوق، واستصوب الأمر/ أنّ القياس فيها الإعلال، فتصبح استحاذ واستناق واستصاب لكنّها شذّت عن المقيس، وكذا في: ثوبٌ مصوون، وفرسٌ مقوود، ورجل معوود، والقياس فيه: ثوبٌ مَصون، وفرسٌ مَقود، ورجلٌ مَعود، لكنّه شَذَّ قياسا واستعمالا (59)، في حين فُنّدَ النّمط الاستعماليّ المُعتلّ للفظة (استحوذ) في تخصّص القراءات القرآنيّة، قوله تعالى:{ **اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطان}** (المجادلة: 19): أَيْ أَحَاطَ بهمْ منْ كُلّ جهَةٍ، وَغَلَبَ عَلَى نُفُوسهمْ وَاسْتَوْلَى عَلَيْهَا، قد قَرَأَ بها عُمَرُ رضي

[1] . أسماء الأصوات: كلمات مبنيّة، خاطب بها العربُ الحيوانَ وصغار الأطفال. مثل: [حاي] لزجر الإبل، و[نَخْ نخ] لإناختها، و[بسّ] لتسكينها عند حلبها، و[عَدَسْ] لزجر البغل، و[هَجْ] لزجر الكلب، و[كخ] لزجر الطفل . أو قلّدوا بها أصوات الحيوان والأشياء؛ فقد حاكَوا صوت وقع الحجر مثلاً، فقالوا: [طَق]، وصوت الضرب، فقالوا: [طاق]..(https://sites.google.com/site/nouronkafaf/home/asmaaswat)

الله عنه: اسْتَحَاذَ، فأَخْرَجَهُ عَلَى الْأَصْل وَالْقيَاسُ، وَاسْتَحْوَذَ عند أبي حيّان الأندلسيّ شَاذٌّ في الْقيَاس، فَصيحٌ في الاسْتعْمَال (8: 237).

وفي ذلك يقول سيبويه ممّا تحدّى قواعد الإعلال لكنّه مطّرد سماعا: "وقد جاءت حروفٌ على الأصل غير معتلّة ممّا أسكن ما قبله فيما ذكرت لك قبل هذا، شبّهوه بفاعلْتُ؛ إذْ كان ما قبله ساكناً، كما يسكّنُ ما قبل واو فاعلْت. وليس هذا بمطّرد، كما أنّ إبدال التّاء في باب أولجتُ ليس بمطّرد، وذلك نحو قولهم: أجودتُ، وأطولتُ، واستحوَذ، واستروَح، وأطْيَبَ، وأخْيَلَتْ، وأغْيَلَتْ، وأغْيَمَت، واستَغْيَل، فكلّ هذا فيه اللغة المطّردة، إلّا أنّنا لم نسمعهم قالوا إلّا استروح إليه، وأغيلت، واستحوذ، بيّنوا في هذه الأحرف كما بيّنوا في فاعلت، فجعلوها بمنزلتها في أنّها لا تتغيّر، كما جعلوها بمنزلتها حيث أحيوها فيما تعتلّ فيه نحو: اجتوَروا، إذ توهّموا تفاعلوا" (4: 346)، وقال في موضع آخر: " فإذا لم تعتلّ الواو في هذا، ولا الياء نحو: عَوِرْتُ وصَيِدْتُ؛ فإنّ الواو والياء لا تعتلاّن، إذا لحق الأفعال الزيادة وتصرّفت، لأنّ الواو بمنزلة واو شويْت، والياء بمنزلة ياء حييْت، ألا ترى أنّك تقول: ألَا أعوَرَ الله عينَه: إذا أردت أفعلْتُ من عورت، وأصْيَدَ الله بعيره" (4 :347). أي أنّ القياس في (عَوِرْتُ وصَيِدْتُ): عُرْتُ، صدْتُ؛ فمتى ما سُكّن الآخر حذف وسطه، ولم يحدث هذا هنا، ومثله في أفعلْتُ: أعوَرْتُ و أصيَدْتُ.

ويذكر عددٌ من المعاصرين بعضَ انتهاكات القاعدة الصّرفيّة في هذا الأجوف، في أوزان: فَعَلان المصدريّة والأسميّة مثل (طيَران)، ووزن أفْعَل (التّفضيل والتّعجب) كأهيَف؛ وذلك لبقاء شبه الحركة مُحافظةً على مرحلة الصّحّة في عينها (عبابنة، الصّرف: 52).

ومن المستحاثّات القاعديّة التي ظهرت في الدّراسة والبحث مما أجوفه (ياء): في مادّة [فيل] قال: "استفيل الجمل: صار كالفيل" (ابن منظور11: 534)، والقياس فيه استفال. وأَغيَم القوم: إذا أصابهم غيْمٌ (ابن منظور12: 446)، والقياس فيه: أغام القوم، الطَّيران (السّابق 4: 508) والأصل فيها الطاران. والطّيَرة (السّابق 4: 512) والقياس فيها: الطّارة، لكنّها خالفته؛ لتقدم معنى دلاليّا هو مُضاد الفأل على وزن فَعَلَة. وابنةٌ معْيَر: الدّاهيّة (السّابق 4:

626) والقياس فيه معار، أو معير. وحَيَراناً: من حَيَر (السّابق 4: 222) والقياس فيه: حاران، و"أهيَقَ الظليم" (السّابق10: 370) وقياسه أهاقَ، و"الحَيَكان: مشية يحرّك فيها الماشي أليتيه" و"ضَبّة حُيَكانة" (السّابق10: 418) والإعلال فيهما على التّوالي: الحاكان و حوكانة، ومثله "الضَّيَكان" (السّابق10: 463) .

هذا الرّكام ظلّ ليدلّل على حقبة تاريخيّة لنمط لغويّ قديم بدلالاته وتداوليّاته التّركيبيّة لأصوات بنيته، فلم تعتلّ (أعور) حتّى لا تجتمع مع صيغة (أعار) الكتبَ، ولا (أطول)، لتتطوّر عنها إعلاليّا كلمة (أطال) في: أطال الله عمرك، ولا (أطيَب) لتصبح (أطاب) وما تقدّمه من معنى مُغاير عن الأولى، و(أخيَم) إلى (أخام)، أو (ألين) إلى (ألان الشيء)؛ إذ عدّاه، كما أنّ الفعل (استجوَب) على أصليّته ليس بدلالة (استجاب) المعتلّ.

وقد جاءت بعض صور المُنسحاثّات الاشتقاقيّة في لسان العرب للجذر الأجوف اليائيّ، وأغلبها كان في حكايات الأصوات، والأعلام، والدخيل المعرّب. في مادّة (جيأ) ذُكر الجيْء – الجيْء: وهو دعاء الإبل إلى الماء (السّابق 1 : 53)، و جيْتَ: أي قلت للابل جَوْت جَوْت (السّابق 1: 21)، (ويس) كلمة تقال في موضع رأفة واستملاح (السّابق 6: 259)، "وويلٌ" (السّابق 11: 737)، و الويح: كلمة ترحّم وتوجّع (السّابق 2: 638)، و"(نيبقُ القميص): نيفقه، فارسيّ" (السّابق 10: 364).

ثَيَبان: اسم كورة، في مادّة [ثيب] (السّابق 1: 248)، والسيْب: التّفاح: فارسيّ (السّابق 1: 475) الشَّيَتَان من الجراد: جماعة غير كثيرة (السّابق [شيت] 2: 52)، وقولك: كيْتَ كَيْتَ: وهي كناية عن القصة أو الأحدوثة (السّابق 2: 82)، ويهيتُ بالإبل، قلت لها: ياه ياه، والعرب تقول للكلب إذا اغروه بالصّيد: هيتاه هيتاه (السّابق 2: 106)؛ فلم يشتقّ منها أفعال أو أسماء دون أصلها العقيم هذا، كما حافظت الأسماء التّالية على جمودها: وأيّ، وأيّا، وإيّاك، وإيّان (السّابق 14: 56)، وشَيَار: السبت في الجاهلية، كانت تسمّي العرب يوم السّبت شياراً (السّابق 4: 437)، والجيعم من مادّة [جيعم]: الجائع (السّابق 12: 113).

ومن مادّة [سيم] جاء بكلمة واحدة فقط، قومٌ سُيوم أي آمنون، وهي كلمة حبشية (السّابق 12: 314)، والصّيم: الصّلب الشديد المجتمع الخلق (السّابق 12: 352)، و "أحمق تائكٌ: شديد الحمق ولا فعل له" من مادّة [تيك] (السّابق 10: 407).

بعد هذا: كان لصوت الياء أثره الواضح في تشكيل البنية الصّوتيّة، ومن ثمّ الصّرفيّة، حيث مضى عبر مسيرته الطّويلة في تطوّر مستمرّ، متحوّلا إلى صور عدّة: بين أشباه الحركات، والحركات الطويلة، والصّوامت، وتغيّر مكانه من عين البنية إلى فائها ولامها، وقد حافظ على صورته الأصل في عدّة أبنية، ومع هذه التّنوّعات في الأنماط اللغويّة: المَقيسة والخارجة، يبقى الأمر منوطا بالاستعمال التّداوليّ للصّيغة بما يقتضيه الحال، وحاجة المتكلّمين لاستثمار جميع طاقات أصوات الكلمة: أيسرها وأسهلها، مع الحفاظ على دلالاتها الخاصّة، ووضوحها، ومطابقتها استعماليّا؛ كيلا تختلط مع سياق كلمة أخرى في نظام لغويّ مُتباين، فيُتيح ذلك للمتكلّم حريّة الاستعمال، المقيّدة بذكائه الانفعاليّ: لغويّا وتداوليّا.

وكان من الأنماط الاستعماليّة المتحوّلة للأجوف اليائيّ: تعدّد صيغ المصادر وعدد من الأفعال، مُتنقلّةً بين صورتها الأم أو الواو أو الالف المديّة، أو تخليق الهمز منها، أو إبدال موضعها بين فائها ولامها.

وقد حاولنا أن نعزو هذا التّحوّل إلى قانون التّيسير النطقيّ، واقتصاد الجهد العضليّ، وعُولج في الدّراسة ضمن قوانين المقاطع الصّوتيّة، والمزدوجات الحركيّة، وقانوني المماثلة والمخالفة، والّتي تسمى قوانين التّطوّر اللغويّ.

وما توفيقي إلّا من الله، عليه أتوكّلُ.

المراجع

القرآن الكريم.

الأندلسيّ، أبو حيّان. **تفسير البحر المحيط**. دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود. و علي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية، 1993.

أنيس، إبراهيم. **من أسرار اللغة**. ط.3. د.م: مكتبة الأنجلو المصرية، 1966.

باي، ماريو. **أسس علم اللغة**. ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر. ط.8. القاهرة: عالم الكتب، 1998.

بشر، كمال. **دراسات في علم اللغة**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1998.

التّهانوي، محمد علي. **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**. تحقيق: رفيق العجم، وعلي دحروج. د.م.: مكتبة لبنان، 1996.

ابن جمعة الموصلي، عبد العزيز. **شرح ألفية ابن معطي**. تحقيق: علي موسى الشوملي. الرياض: مكتبة الخريجي، 1985.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. **الخصائص**. تحقيق: عبد الحكيم بن محمد. د.م.: المكتبة التّوفيقية، 1418هـ.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد. **الصّحاح: تاج اللغة وصحاح العربية**. مراجعة: محمد محمد تامر. القاهرة: دار الحديث، 2009.

حسّان، تمّام. **اللغة العربية معناها ومبناها**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة، 1973.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل. **الأصول في النحو**. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. لبنان: مؤسسة الرسالة، د.ت.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله. **نتائج الفكر**. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود. بيروت: دار الكتب العلمية، 1992.

سيبويه، عمرو بن عثمان. **الكتاب**. تحقيق: عبد السلام هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي، 2006.

السيوطي، جلال الدين. **الاقتراح في أصول النحو**. تحقيق: أحمد محمد قاسم. القاهرة: مطبعة السعادة، 1976.

الشايب، فوزي. **أثر القوانين الصّوتية**. الأردن: عالم الكتب الحديث، 2016.

الشايب، فوزي. **محاضرات في اللسانيات**. ط2. الأردن: عالم الكتب الحديث، 2016.

الصّبان، محمد بن علي. **حاشية الصّبان على شرح الأشموني**. تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد. مصر: المكتبة التّوفيقية، د.ت.

عبابنة، يحيى. **الصّرف العربي التّحليلي**. الأردن: دار الكتاب الثقافي، 2019.

عبابنة، يحيى. **النحو العربي المقارن**. إربد: دار الكتاب الثقافي، 2015.

عبابنة، يحيى. **فقه اللغة والفنولوجيا العربية**. عمان: دار الشروق، 2000.

عبابنة، يحيى. **القراءات القرآنية**. إربد: دار الكتاب الثقافي، د.ت.

العبادي، عدي بن زيد. **ديوان عدي بن زيد العبادي**. تحقيق: محمد جبار المعيبد. بغداد: دار الجمهورية للنشر، 1965.

عبد التّواب، رمضان. **بحوث ومقالات في اللغة**. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1982.

عبد التّواب، رمضان. **التّطور اللغوي: مظاهره، وعلله ومقاييسه**. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1997.

عبد التّواب، رمضان. **المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1997.

عبد التّواب، رمضان. **مشكلة الهمزة العربية**. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1999.

عبد التّواب، رمضان. **فصول في فقه اللغة**. ط6. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1999.

فندريس. **اللغة**. تحقيق: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص. تقديم: فاطمة خليل. د.م.: المركز القومي للترجمة، 2014.

الفيل، توفيق علي. "الفصاحة: مفهومها وبمَ تتحقق-قيمها الجمالية." **حوليات كلية الآداب**. جامعة الكويت. الرسالة السابعة والعشرون. الحولية السادسة، 1985.

لبيد بن ربيعة العامري. **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**. اعتنى به: حمدو طمّاس. د.م.: دار المعرفة. 2004.

اللغوي، أبو الطيب. عبد الواحد بن علي. **الإبدال اللغوي**. تحقيق: عز الدين التّنوخي. دمشق: مجمع اللغة العربية، 1960.

ابن منظور، جمال الدين بن مكرم. **لسان العرب**. بيروت: دار الفكر ودار صادر، 1994.

النابغة الذبياني. **ديوان النابغة الذبياني**. شرح وتقديم: عباس عبد الساتر. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية، 1996.

وجيه. مأمون عبد الحليم. "القلب المكاني في البنية العربية." **مجلة كلية دار العلوم**. جامعة الفيوم. العدد 24. ديسمبر 2010.